

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم المالية والمصرفية
المرحلة الرابعة

معايير مصرفية دولية

2025-2024

معايير مصرفية دولية

المقدمة :

نتيجة لمتطلبات العولمة أصبحت المؤسسات كافة ملتزمة بإعداد قوائم مالية سليمة ودقيقة تعكس الواقع المالي للمؤسسة بصدق وشفافية ووضوح، حيث تعتبر القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة المالية وهي تلخص كل ما حدث خلال الفترة التي تعد عنها. ولكي تتمكن المؤسسات على أنواعها من إعداد القوائم المالية وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها والتي تلاقي قبولاً عاماً، لا بد لها من الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية التي وضعها المجلس العالمي للمعايير المحاسبية IASB والتي قام بتطويرها تماشياً مع تشعب وتعقد الأعمال التجارية والمالية وغيرها فأصدر نسخة منقحة عنها أطلق عليها المعايير الدولية لتقارير الإبلاغ المالي IFRS وتتضمن حالياً النسختان الأصلية والمنقحة من هذه المعايير مجموعة من معايير المحاسبة الدولية (44) معياراً) بالإضافة الى (16) معياراً من المعايير الدولية لتقارير الإبلاغ المالي. ونظراً لان تلك المعايير تتطور بصفة مستمرة تبعاً لتطور عالم الأعمال.

الفصل الاول:

أولاً: مقدمة في المحاسبة الدولية

- نشأة المحاسبة الدولية:

تؤدي المحاسبة وظيفة خدمية في المجتمع، وحتى تؤدي هذه الوظيفة من الناحية الفنية والاجتماعية يجب ان تتجاوب مع حاجات المجتمع التي تتغير دائماً، كما يجب ان تعكس الظروف الثقافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية من خلال عملها، وهذا كان السبب الرئيسي في تطور المحاسبة والمحاسبين باستمرار، وفي البداية لم تكن المحاسبة اكثر من نظام للقيود المزدوج والتسجيل لخدمات معينة للضريبة) على سبيل المثال فإن نمو التجارة في شمال ايطاليا خلال العصور الوسطى، ولرغبة الحكومة في ايجاد وسائل لتحصيل الضرائب على المعاملات التجارية، قد ادى الى ابتكار مسك الدفاتر بالقيود المزدوج التي ظهرت في فينسيا عام 1492 م). ومنذ ذلك التاريخ تزايد معدل تحول منشآت الاعمال نحو الدولية ولقد كان التطور الاقتصادي المتلاحق في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية خلال الربع الأخير من

القرن العشرين وزيادة معدلات التجارة الدولية وضخامة حجم الاستثمارات الدولية للشركات الكبرى انعكاساً واضحاً على بيئة الأعمال والتنظيمات الاقتصادية التي تعمل بها فقد امتد نشاط الكثير من هذه الوحدات ليجاوز الحدود الإقليمية وبالتالي أصبحت المشكلات المحاسبية أكثر تعقيداً وقد نجحت المحاسبة بدرجة ملحوظة من حيث مقدرتها على التحول من نظم قومية الى نظم اخرى مع استمرار تطور النظرية والممارسة على مستوى العالم اجمع، ونتيجة لهذا التحول ظهر فرع جديد لعلم المحاسبة ليواكب هذه التطورات ويعرف هذا الفرع المحاسبي بالمحاسبة الدولية، ولا يفهم هنا ان المحاسبة الدولية أصبحت بدلاً عن النظم المحاسبية القومية بل تمثل امتداداً لها كحلقة من حلقات تطور الفكر المحاسبي تهدف الى التوسع في نطاق المجال الحالي للنظم المحاسبية المطبقة قومياً.

وهناك العديد من الاسباب التي تقف وراء الاهتمام بالمحاسبة الدولية اهمها :

- 1- امتداد نشاط الوحدات الاقتصادية الى المجال الدولي وما صاحبها من تضاعف حجم المعاملات التجارية بين شركات الاعمال الدولية، وكذلك تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية وظهور الشركات متعددة الجنسيات.
- 2- ظهور المشاكل المحاسبية ذات الطبيعة الدولية ومن اهمها تعدد اختلاف المبادئ والممارسات المحاسبية واللغات والعملات القومية والتي تضطر الوحدة الاقتصادية على التعامل بها، واختلاف معايير التقرير القومية وايضاً اختلاف النظم الضريبية التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية.
- 3- الاهتمام المتزايد في تحقيق التوافق في النظم المحاسبية وتوحيد الممارسات التطبيقية المحاسبية بين مختلف الدول.
- 4- تزايد الاهتمام بضرورة وضع مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية من قبل المستثمرين والشركات والتكتلات الاقتصادية والدول النامية.

تعريف المحاسبة الدولية واهدافها:

هناك ثلاث مداخل لدراسة المحاسبة الدولية اسفرت عن ظهور ثلاثة مفاهيم للمحاسبة الدولية وهي:

1. مفهوم المحاسبة الدولية (المدخل الوصفي المقارن) International Accounting

وقد عرفت المحاسبة وفق هذا المفهوم بأنها احد فروع المحاسبة التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والاسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن اسباب اختلافها، ويركز هذا التعريف على دراسة الانظمة المحاسبية في الدول المختلفة من خلال المفاهيم والفرضيات والاسس والقواعد المحاسبية، ودراسة الانظمة المحاسبية للتحري عن اسباب اختلافها لاختيار النظام الأكثر ملاءمة | التحري على اسباب اختلافها لاختيار النظام الاكثر ملاءمة .

2. مفهوم المحاسبة العالمية (المدخل النظري) World accounting

وقد عرفت المحاسبة الدولية بأنها مجموعة المعايير والمبادئ الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي لتحكم الممارسة العملية للمهنة، وقد ركز التعريف على المحاسبة نظام عالمي يمكن تتبناه جميع الدول وتهدف المحاسبة الدولية الى توفير معلومات الى المستثمر الدولي وتطوير المبادئ والمعايير المحاسبية من خلال الدراسات النظرية المكثفة. 3. مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الاجنبية مدخل النقاط الخاصة Accounting for foreign Subsidiaries وقد عرفت المحاسبة الدولية بأنها احد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية للشركات متعددة الجنسيات، وقد ركز هذا التعريف على الممارسات السائدة في علاقة الشركة الام بشركاتها التابعة الاجنبية والتركيز على المشاكل المحاسبية المتعلقة بترجمة القوائم المالية الاجنبية والتركيز على مبادئ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية. وفي ضوء دراسات المفاهيم السابقة للمحاسبة الدولية نجد ان مفهوم المحاسبة الدولية هو الأكثر مناسب لدراسة المحاسبة الدولية، لأنه يتطلب ادراك المحاسب بالممارسات والمفاهيم والمعايير والمبادئ المحاسبية القومية، وكذلك ملائم لقيام اطار نظري وعملي متكامل من خلال الدراسة الوصفية، بينما مفهوم المحاسبة العالمية يركز الاهتمام على الاطار النظري وهو يتطلب القيام بدراسات نظرية مكثفة بما لا يتلاءم مع التطور العلمي للمحاسبة ويمثل هدفاً طويل الاجل، اما مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الاجنبية يركز على جزء بسيط من اهداف المحاسبة الدولية خاصة المشكلات ذات الطبيعة الدولية.

وتهدف المحاسبة الدولية الى تحقيق مجموعة من الاهداف الرئيسية تتمثل في:

- 1- دراسة النظم المحاسبية في دول العالم المختلفة للوصول الى نظام الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدولة.
- 2- التوصل لأسس وقواعد ومعايير دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الانظمة المحاسبية المحلية.
- 3- اظهار اسباب اختلاف المعلومات والبيانات المحاسبية في تقارير الشركات الدولية.
- 4- توفير المعلومات المحاسبية الموحدة للشركات الدولية.
- 5- خدمة المستثمر الدولي من خلال توفير قوائم وتقارير مالية ملائمة لاتخاذ القرار.
- 6- معرفة مدى تأثير الانظمة المحاسبية المختلفة على اقتصاديات الدول المختلفة.

- العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية:

النظم المحاسبية لأي دولة هي نتاج لتفاعلات معقدة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية والدينية وهذه المجموعات لها تأثير كبير على طبيعة وعمل النظام المحاسبي المتبع في تلك الدولة حيث ينعكس تأثيرها على القواعد والأسس والمفاهيم والاجراءات المحاسبية المعمول بها في تلك الدولة، واختلاف تأثير

هذه العوامل من دولة لأخرى بسبب اختلاف النظم المحاسبية بين الدول واهم هذه العوامل تتلخص بالتالي:

1- العوامل الاجتماعية: أن درجة الاعتماد على المعلومات التي تحويها القوائم المالية تختلف باختلاف القيم الاجتماعية والاتجاهات المشتركة في المجتمع وتؤثر العوامل والمتغيرات الاجتماعية في المبادئ والاجراءات المحاسبية السائدة في ذلك المجتمع ومن اهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على مهنة المحاسبة درجة الحيطة والحذر والسرية وعدم الموثوقية، والشعور السائد تجاه الشركات الكبرى ونظرة المجتمع للمحاسبة كمهنة ونظرة افراد المجتمع للعامل الزمني واهميته.

2- العوامل الاقتصادية: ان المفاهيم المحاسبية في بلد ما مرتبطة بالنظام الاقتصادي السائد في البلد وقد ارتبط تطور النظم المحاسبية بتطور النظام الاقتصادي فكلما ازداد التقدم الصناعي

على سبيل المثال زادت الحاجة من قبل الشركات لنظم تستطيع مساعدتها في تحديد التكلفة ورسم سياسات التسعير ومحاسبة المسؤولية فظهرت نظم محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية لتلبية هذه الحاجات ومن اهم العوامل الاقتصادية تأثيراً في النظم المحاسبية درجة التدخل الحكومي في الانشطة الاقتصادية، ومصادر التمويل وحجم النشاط التجاري الخارجي، ومعدل التضخم والروابط الاقتصادية.

3- العوامل السياسية والقانونية: من الممكن لبعض العوامل السياسية ان تؤثر في النظم المحاسبية وتطبيق القواعد والسياسات والمفاهيم المحاسبية بناءً على فرض اساسي يقول ان المفاهيم المحاسبية في بلد ما مرتبطة بالنظام السياسي السائد في ذلك البلد ففي البلدان الديمقراطية حيث تسود الحريات تمثل مناخاً مناسباً للتنمية المحاسبية بشكل عام والتقارير والافصاح بشكل خاص ويترك للجمعيات المهنية حرية اعداد واصدار المعايير المهنية، اما في الدول الاشتراكية فمن المفضل سياسياً ان تقوم الشركات بأعداد تقارير عن مدى مساهمتها وتحملها لمسئوليتها الاجتماعية او قد يؤدي في الحكومات الى تأمين قطاعات اقتصادية كقطاع النفط كما حدث في فنزويلا مثلاً، فانعدام الديمقراطية يمكن ان يعوق الى حد كبير التنمية المحاسبية وتطور المهنة.

ثانياً: طبيعة معايير المحاسبة الدولية

- مفهوم معايير المحاسبة الدولية

يمكن ان يعرف هذا المعيار محاسبياً بكونه (عبارة عن بيان مكتوب تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية او نوع من العمليات او الاحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الاعمال ويحدد اسلوب القياس او العرض او التصرف او التوصيل المناسب).

وتمثل المعايير نماذج او انماط او مستويات للأداء المحاسبي، فهي احكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية او بنوع معين من انواع العمليات والاحداث او الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية، لأنها تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين، وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها عبارة عن قواعد ارشادية

يرجع اليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة والاجتهاد ابدأً، كما انها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف الى تقليل درجة الاختلاف في التعبير او الممارسة في الظروف المتشابهة، والمعياري المحاسبي ينبع اساساً من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين الممارسين لمهنة المحاسبة، كما تعد المعايير بمثابة بيانات كتابية يصدرها جهاز او هيئة تنظيمية محاسبية رسمية كانت أو مهنية تتناول تنظيم الاسلوب المناسب لتحديد وقياس وعرض عنصر محدد من عناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وذلك لغرض تحديد نتائج الاعمال وبيانات المركز المالي لتلك الوحدة بدرجة مناسبة من الدقة والموضوعية، كما تعد المعايير احد اهم ادوات التطبيق العملي، والتي يجب ان يراعي في بنائها كافة الظروف البيئية وذلك لان المعايير يتم بناؤها بالاعتماد على ثلاثة مصادر رئيسية هي: النظرية ، والبيئة والعرف، فالنظرية المحاسبية تمثل المصدر الاساس والدائم بمهمة بناء المعايير، والعوامل البيئية هي التي تعطي المعايير الصيغة العملية وجعل المعايير ملائمة للظروف والاعتبارات الخاصة بالزمان والمكان، اما الاعراف المحاسبية فلها تأثير واضح وخاصة المعايير الاجرائية، لذا تعتبر المعايير الخطوة المنطقية التي تلي التوصل الى المبادئ، كما انها تستمد قوتها منها ويتم في هذا المستوى تحديد اجراءات التطبيق العملي وسبل اعداد المخرجات في صورة قوائم مالية، ولا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة بل العكس يتم استخدامها كإرشاد لأغراض القياس والعرض العادل والافصاح الكافي، ومنه تعبر المعايير عن موقف مهني رسمي يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين لذلك فهي تحتاج دراسة متأنية لأفضل الممارسات المحاسبية.

ويتضح مما سبق ان معايير المحاسبة الدولية تتلخص بالتالي:

- 1- تتعلق بعنصر محدد من القوائم المحاسبية للوحدة الاقتصادية ونتائج الاعمال، وبموجبها يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض او كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الاعمال وعرض المركز المالي.
- 2- يجب حمايتها بمجموعة من الاجراءات العقابية في حالة الالتزام بها.
- 3- قواعد ارشادية يرجع اليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة او الاجتهاد الشخصي.

4- وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، تهدف الى تقليل درجة الاختلاف في التعبير او الممارسة او الظروف المتشابهة. 5. تعتمد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين الممارسين لمهنة المحاسبة ويتم بناؤها بالاعتماد على ثلاثة مصادر رئيسية هي النظرية والبيئة والعرف.

- **خصائص وأهمية معايير المحاسبة الدولية :**

1- خصائص معايير المحاسبة الدولية:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية اهم ادوات التطبيق العملي، لذا يجب ان تتوفر فيها مجموعة من الخصائص تتمثل:

أ- الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي: فالمعايير يجب ان تكون متسقة منطقياً من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من اهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.

ب- الملائمة باعتبار ان المعايير تعد من اهم ادوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند اعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

ج- المرونة بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب ان تكون مرنة، بحيث عملية اعدادها يتعد عملية مستمرة وقابلة للتجدد والاضافة.

ح- الواقعية: يجب ان تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الاعراف المحاسبية السائدة.

خ- المفهومية بجب ان تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق اخذ رأي الجهات المستفيدة عند اعدادها.

د- الحيادية: يجب ان لا يتم التحيز تجاه بلوغ الهدف محدد مقدماً لمصلحة طرف معين.

ذ- الانسجام مع اهداف المحاسبة المالية بحيث يتم صياغتها في ضوء اهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرار .

2- اهمية معايير المحاسبة الدولية:

ان اهمية معايير المحاسبة الدولية جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، وذلك نظراً للاختلافات في المبادئ والمعايير والقواعد والاجراءات المحاسبية وكذلك الجهات التي تصدر هذه المبادئ والمعايير والتي تؤدي لنتائج مختلفة، تكمن اهمية المعايير المحاسبية الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على كشوفات مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين ضرورة للأسباب الآتية:

- **المقارنة:** تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، وهذه العملية تتطلب كشوفات معدة وفق اسس موحدة، وبما ان هدف المحاسبة توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات، لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الاسس التي تعد بموجبها تلك الكشوفات.
- **كلفة معالجة المعلومات المحاسبية:** ان توحيد الاسس لأعداد الكشوفات هو ضروري لمتخذ القرارات، فإذا كانت الكشوفات المحاسبية معدة وفق اسس مختلفة ومتعددة، عندئذ يحتاج متخذ القرار الطريقة معينة لتوحيد اسس اعدادها وهذا من شأنه ان يكلف متخذ القرار كلفة اضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها اذا كانت الاسس موحده عن طريق المعايير المحاسبية.
- **القدرة على فهم المعلومات:** معظم مستخدمي الكشوفات المالية لديهم قدرة محدده في فهم المعلومات المحاسبية، فاذا تم اعداد هذه الكشوفات وفق اسس غير موحدة، يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعال في اجراء المقارنات بين الوحدات او بين الفترات المالية للوحدة.
- **الدعم المنطقي:** ان المعايير المحاسبية مدعومة منطقياً وتشير الى نقاط التقاء المحاسبين، لأنه لا بد من وجود نوع من الالتقاء بينهم في العمل فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة الالتقاء حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة. .
- **انسيابية الاستثمار بين البلدان:** للمعايير المحاسبية اهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، فالمستثمر حتى يستثمر امواله في مشروع معين لا بد ان يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع

التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وأن ما يسهل عمل المقارنة هو اتباع طرائق محاسبية موحدة عند اعداد الكشوفات المالية، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية

منذ انشاؤها عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية كهيئة خاصة مستقلة تسعى الى تحقيق توافق محاسبي دولي، تمثل مختلف مستخدمي المعلومات المالية، وتحظى ببنية هيكلية منظمة وبإجراءات صارمة لإصدار معاييرها المحاسبية وتشير التطورات التاريخية للجنة انها تفتقد للسلطة الملزمة التي تمكنها من تحقيق اهدافها، لذلك انتهجت استراتيجية مدروسة للبحث عن الدعم والتأييد لدى هيئات اخرى تتمتع بالسلطة التي تنقصها في فرض تطبيق ما تصدره من معايير، لاقت لجنة معايير المحاسبة الدولية نجاحاً فائقاً في مجال إصدار المعايير الدولية بفضل انتشار تطبيق هذه المعايير عبر مختلف دول العام.

1- نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية (International accounting standards committee (IASC

نشأ مفهوم معايير المحاسبة الدولية في عام 1904م في المؤتمر الدولي للمحاسبة المنعقد في سانت لويس، وفي المؤتمر الدولي العاشر الذي عقد في سبتمبر سنة 1972م بسيدني باستراليا، اقترح انشاء هيئة دولية تكون مسؤولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة الدولية، وتجسدت هذه الفكرة في يناير 1973م بلندن بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (International accounting standards committee (IASC كهيئة خاصة مستقلة، على اثر الاتفاق الذي توصلت اليه هيئات المحاسبة المهنية من استراليا، كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل مجلس ادارة اللجنة من ممثلي هيئات المحاسبة لنفس الدول، ومنذ سنة 1989 م شمل اعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية كل هيئات المحاسبة المهنية التي كانت أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبة، وعندما تم حل مجلس ادارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 2001 م كان يضم 153 عضواً من 112 دولة، وقد حدد دستور اللجنة اهدافها كما يلي:

أ- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب مراعاتها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقييد بها في جميع انحاء العالم.

ب- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق المعايير والاجراءات المحاسبية والانظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال اعضاء اللجنة، والذين يعملون على اصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون اليها وان يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ذلك.

2- الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية (International accounting standards (ISC

لجنة معايير المحاسبة الدولية وهي منظمة مستقلة تهدف الى اعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى اعداد القوائم المالية في جميع انحاء العالم، وتهدف هذه اللجنة الى صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقييد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقييد بها في جميع انحاء العالم، والعمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والاجراءات المحاسبية والانظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية، ولمواكبة التطورات التي برزت على الساحة المحاسبية تم اعادة لجنة معايير المحاسبة الدولية لزيادة توسيع نشاطها وتكون قادرة على مواجهة الصعوبات التي تنتظرها فيما بعد، ولذا شكل المجلس جهة لوضع استراتيجية العمل، ولدراسة ما يجب ان يكون عليه استراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها ، وقد حددت هذه الجهة مقترحاتها لتغيير هيكل اللجنة، ولتطوير معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب معلومات قابلة للمقارنة وشفافة وذات جودة عالية تساعد المشاركين في اسواق رأس المال، وتشجع استخدام معايير المحاسبة الدولية بالعمل مع واضعي المعايير القومية اجريت تغييرات هيكلية فتم تحديد بعض القضايا باعتبارها قضايا تحتاج الى دراسة اهمها :

- **الشراكة مع واضعي المعايير القومية:** يجب على لجنة معايير المحاسبة الدولية ان تدخل في شراكة مع واضعي المعايير المحاسبية القومية، بما يمكنها من العمل معهم لتعجيل التقارب بين معايير القومية للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية، حول الحلول التي تتطلب

معلومات شفافة عالية الجودة وقابلة للمقارنة، وتساعد المشاركين في الاسواق الرأسمالية وغيرها على اتخاذ القرارات الاقتصادية

- تحقيق مشاركة اكبر في مجلس اللجنة: يجب ان تشارك مجموعة اكبر من الدول والمؤسسات في المجلس دون التقليل من جودة عمل المجلس.
- التعيين: يجب ان تكون عملية التعيين في مجلس اللجنة واللجان الاساسية فيها، من مسؤولية المؤسسات المختلفة مع ضمان أن يكون المعنيون اكفاء ومستقلين وموضوعيين، ولغرض مواجهة هذه القضايا الاساسية تم اقتراح تغييرات بضرورة استبدال لجنة التوجيه بلجنة تطوير المعايير التي يلعب واضعوا المعايير الوطنية بها دوراً اساسياً في تطوير المعايير يوافق عليها المجلس، كما يجب توسعة مجلس اللجنة من 16- 25 دولة منظمة دون تقليل جودة عمله، كما يتم استبدال المجلس الاستشاري الحالي باثني عشر اميناً لتمثيل العالم بالكامل، ويقوم الامناء بتعيين اعضاء لجنة التطوير والمجلس ولجنة التفسيرات القائمة، ويتحمل الامناء كذلك مسؤولية متابعة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية وانشطتها التمويلية وقد تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية هذه التغييرات في عام 2001م وحولت مسؤولية اعداد ووضع المعايير الدولية الى مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبذلك تم تعديل اسم المعايير المحاسبية الدولية لتصبح معايير التقارير المالية الدولية، وتمارس لجنة معايير المحاسبة الدولية نشاطها من خلال خمسة هيئات وهي مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية، والمجموعة الاستشارية والمجلس الاستشاري واللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير وفريق العمل الاستراتيجي، ويمكن توضيح مهام الهيئات المكونة للجنة معايير المحاسبة الدولية كما يلي:

1- مجلس معايير المحاسبة الدولية : (International Accounting Standards Board (IASB

ويقوم بعدة مهام اهمها تحديد برنامج اللجنة وتوجيهه، ووضع وتحسين المعايير واعتماد مقترحات المشروعات، ويتكون المجلس من ممثلي هيئات المحاسبة في 13 دولة يتم تعيينهم من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين و 4 منظمات أخرى مهتمة بالتقرير المالي، احد اهم اهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الابلاغ المالي حتى

تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة، حيث يعتبر اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً ، لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية، ويعتمد ذلك على وضوح المعالجة المحاسبية للعمليات المالية المختلفة بتفسير وتوضيح القياس والافصاح المحاسبي لها، وبذلك تمثل المعايير قاعدة او مجموعة قواعد يتم لاتفاق عليها، والتعرف على استخدامها كمرشد اساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس العمليات، والاحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها، وايصال هذه المعلومات الى الاطراف المستفيدة منها.

2- المجموعة الاستشارية: قام مجلس اللجنة بتأسيسها سنة 1981م، وضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي ومستخدمي القوائم المالية، والجهات المنظمة للأسواق المالية، تجتمع المجموعة الاستشارية دورياً لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية وبرامج عملها واستراتيجيتها، وتتكون من 15 منظمة محاسبية يختارها مجلس ادارة اللجنة.

3- المجلس الاستشاري: يراجع هذا المجلس استراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من وفائه بالتزاماته وذلك من اجل تعزيز قبول اعمال اللجنة لدى مختلف الاطراف المهتمة، وقد انشأ سنة 1995م ويضم افراد بارزين في مراكز وظيفية عليا.

4- اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية: شكل مجلس ادارة معايير المحاسبة الدولية لجنة دائمة لتفسيرات المعايير في عام 1997م لبحث قضايا محاسبية يحتمل ان تثير تعارض في ظل غياب توجيهات محددة، وتتكون من 12 عضو بالإضافة الى مراقبين يمثلون اللجنة الأوروبية، وتنشر التفسيرات في شكل مسودة للتعليق، واذا صوت أكثر من ثلاثة اعضاء من اللجنة بالقبول يقوم مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية بالموافقة على التفسير النهائي للمشروع.

5- فريق العمل الاستراتيجي: يراجع هذا الفريق استراتيجية اللجنة للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري، وتقوم بمراجعة هيكل اللجنة واجراءات عملها وتتولى عمليات التدريب والتعليم وشؤون التمويل، اكملت اللجنة برنامج عملها سنة 1998 م، وقدر رأى مجلس اللجنة انه من الضروري إجراء تعديلات هيكلية من اجل تكييف اللجنة مع التحديات الجديدة بفعالية، وان اتمام برنامج عملها يعتبر اللحظة المناسبة لذلك، وبالفعل وافق مجلس اللجنة بالأجماع في

مارس 2000 م على دستور جديد لإعادة هيكليتها بعد تشكيل فريق عمل قام بمراجعة عامة لاستراتيجيتها، وتوصل المجلس الى ضرورة التركيز و على القضايا التالية:

أ. دخول مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في شراكة مع واضعي المعايير في مختلف الدول.

ب. تحقيق مشاركة اكبر في مجلس اللجنة من قبل الدول والمنظمات.

ت. ضمان كفاءة استقلالية اعضاء اللجنة واللجان الاساسية.

ويتمثل المحور الاساسي لهذا التغيير فيما يلي:

- تحولت لجنة معايير المحاسبة الدولية الى هيئة مستقلة في إطار جديد وهو مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- يتولى مسؤولية اعداد ونشر المعايير مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- لا تحمل المعايير التي سيتم اصدارها مستقبلاً اسم المعايير المحاسبية الدولية، وانما اسم المعايير الدولية للتقارير المالية.
- تحتفظ معايير المحاسبة الدولية السابقة التي لم تخضع لتعديلات بتسميتها. في بداية ابريل 2001م باشرت اللجنة نشاطها بهيكلية جديدة وباسم جديد مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث اصبح يتمتع باستقلالية اكبر ، فلم يعد يمثل اعضاء بلدانهم منذ سنة 2001 م كما تغيرت تسمية المعايير التي تقوم بإصدارها، حيث تحول الاهتمام من المعايير المحاسبية الى المعايير المتعلقة بالمعلومات المالية، اما الهيكلية الجديدة فتضم مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية والاداريون واللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية واللجنة الاستشارية للمعايير.

رابعاً المعايير الدولية للتقارير المالية :

صدرت المعايير الدولية للتقارير المالية (International Financial Reporting Standards) او ما يعرف احياناً بمعايير الابلاغ المالي الدولية ابتداءً من العام 2001 م لتحل بتسميتها محل معايير المحاسبة الدولية من قبل مجلس اماناء لجنة معايير المحاسبة الدولية، والتي اصبحت تطبق في الشركات المدرجة في الاسواق المالية، كما يحتمل ان يصل تأثيرها ايضاً على الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما ان هذه المعايير مرتبطة بالاستثمار الدولي

وبالحصول على التمويل. عرفت معايير التقارير المالية الدولية بأنها المعايير والتفسيرات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتتضمن ما يلي: معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وكانت تتولى اصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) قبل ان يتم تغيير اسمها لمجلس معايير المحاسبة الدولية كما تضم التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات التي صدرت عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية، كم تعرف بأنها) معايير تهتم بالاعتراف والقياس ومتطلبات الافصاح والعرض للأحداث والعمليات المهمة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة وذلك اعتماداً على المبادئ والأسس المحاسبية، ويذكر البعض أن معايير المحاسبة الدولية (IAS) سميت بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وان الاخيرة ستحل محل الأولى لأنها لاقت قبولاً عالمياً لاعتمادها على المبادئ والاسس المحاسبية، وقد اوضحت لجنة معايير التقارير المالية الدولية ان معايير التقارير الدولية تهدف الى التالي:

- 1- العمل على الغاء غالبية البدائل المعالجة القياسية المعالجة البديلة في معايير المحاسبة الدولية الحالية والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة، وذلك بهدف التوحيد وسهولة المقارنة.
- 2- العمل على الغاء التناقضات والتعارضات الموجودة بين بعض المعايير بالإضافة الى غموض بعضها.
- 3- ادخال التفسيرات الملحقة بالمعايير داخل المعايير نفسها بدلاً من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.
- 4- اضافة المرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي

الفصل الثاني ابرز معايير المحاسبة الدولية للقياس والابلاغ المالي

- العرض في القوائم المالية (1) (IAS)
- القوائم المالية الموحدة (27) (IAS)
- السياسات المحاسبية والتغيير بالتقديرات المحاسبية والأخطاء (8) (IAS)
- التقارير المرحلية (34) (IAS)
- الإفصاح عن الوحدات المرتبطة (24) (IAS)
- المخصصات والموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة (37) (IAS)
- آثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية (21) (IAS)

أولاً: عرض القوائم المالية (1) (IAS) :

مقدمة

تعتبر القوائم المالية من اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الاطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة التي تحتاجها الاطراف المختلفة، الا ان هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الاطراف من المعلومات. فقد يحتاج المستثمرون بعض المعلومات التي قد تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المقرضون او التي تحتاجها السلطات الضريبية، ونظراً لصعوبة اعداد اكثر من مجموعة من القوائم المالية مختلفة تلبي كل منها جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، يتم اعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الاطراف الخارجية المهتمة بأمر الوحدة الاقتصادية. تقوم الشركات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي او نصف السنوي او ربع السنوي، ويحتوي التقرير بالعادة بالإضافة الى القوائم المالية معلومات اخرى اضافية قد لا تطلبها معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ

المعيار بعرض للأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند اعداد تلك القوائم المالية ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها.

اولاً: الاطار المفاهيمي لأعداد وعرض القوائم المالية

يشكل الاطار المفاهيمي لأعداد وعرض القوائم المالية الاطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الاحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية القياس لتلك الاحداث، وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك الى مستخدمي القوائم المالية. قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1989 بوضع ونشر الاطار المفاهيمي لأعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام 2001 تعديل هذا الاطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويشكل هذا الاطار لأعداد وعرض القوائم المالية الاطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية اصدار معايير جديدة وفي اجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة اي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية.

- **القوائم المالية ذات الهدف العام:** وهي القوائم التي تعدها منشآت القطاع الخاص بالإضافة الى المنشآت الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة والتي تستخدم المحاسبة المالية التجارية، ويتم اعداد هذه القوائم بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية للمنشأة، وبذلك فإن لاطار المفاهيمي لأعداد وعرض القوائم المالية لا يطبق بالضرورة على عملية اعداد القوائم المالية المعدة لاستعمالات خاصة مثل القوائم التي تعد لغايات الدوائر الضريبية. ماهي الفئات التي تحتاج معلومات القوائم المالية .

- **مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات:** حدد الاطار المفاهيمي لأعداد وعرض القوائم المالية عدداً من مستخدمي القوائم المالية وحدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون واهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي معلومات تساعد في اتخاذ قرار شراء أو بيع اسهم الشركة، ومعلومات تساعد في تحديد مستوى التوزيعات الارباح الماضية والحالية والمستقبلية.

- 2- الموظفون يحتاج الموظف الى معلومات تتعلق بمدى الامان الوظيفي ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل وغيرها من المعلومات.
- 3- . الموردون والدائنون والتجار يون تحتاج هذه الفئة الى معلومات تساعد في تقدير ما اذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه
- 4- . العملاء تحتاج المعلومات في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية انتاج وبيع سلعتها.
- 5- . المقرضون يحتاج المعلومات التي تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد اصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.
- 6- الحكومة ودوائرها المختلفة، والجهات المنظمة لأعمال المنشآت تحتاج المعلومات لتساعد في التأكيد من مدى الالتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضريبة الدخل.
- 7- الجمهور : يحتاج معلومات تخص الاطراف السابقة اعلاه، كما قد يحتاج الى معلومات خاصة اضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.
- **اهداف القوائم المالية:** تهدف القوائم المالية الى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الاعمال من ربح او خسارة والتدفقات النقدية للمنشأة، بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. محددتها واشرح المين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية
- **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** وهي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وهي اربعة خصائص :
- 1- **القابلية للفهم Understandability:** وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ويفترض لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي اعمال المنشأة ونشاطها الاقتصادي، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب ان تكون المعلومات المحاسبية بعيدة عن التعقيد والصعوبة، الا ان ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات

والاحداث المعقدة كما في بعض عمليات الادوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب ان تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما امكن.

2- الملائمة **Relevance**: حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان تكون ذات صلة

بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرار الاقتصادي للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية او تعديل عمليات التقييم السابقة. وتعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الاحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، ومن المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكدي، فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن المستخدم للمعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

3- الموثوقية **Reliability**: حتى تكون المعلومات مفيدة يجب ان تكون موثوقة، تمتلك

المعلومات صفة الموثوقية اذا كانت خالية من الاخطاء الهامة ومحايده، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والاحداث او من المتوقع ان تمثل الاحداث المستقبلية بمعقولية .

4- القابلية للمقارنة: **Comparability**: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية امكانية مقارنة

القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة او فترات اخرى سابقة لنفس المنشأة او مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع قوائم المنشآت اخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرار الاستثمار والتمويل وتتبع اداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، واجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى اي الاتساق في تطبيق تلك السياسات. كذلك الثبات في اسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى.

-عناصر القوائم المالية (Financial Statement Elements)

يصف الاطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية عناصر القوائم المالية على انها فئات متعددة تمثل العمليات المالية والاحداث التي تمت لدى المنشأة، أو التي سينجم

عنها احداث مستقبلية نتيجة احداث تتعلق بالفترة المالية الحالية وتشمل الموجودات، والمطلوبات وحقوق الملكية، والايرادات والمصروفات.

- اساليب قياس عناصر القوائم المالية: Measurement of the Financial Statement Elements

يتضمن الاطار المفاهيمي اساليب وطرق متعددة للقياس والمستخدمه في اعداد وعرض القوائم المالية وتشمل: ك اساليب قيل عناصر القوائم المالية

- التكلفة التاريخية.
- التكلفة الجارية.
- صافي القيمة القابلة للتحقق.
- القيمة الحالية.
- القيمة العادلة.
- القيمة القابلة للاسترداد.

الفروض الاساسية لأعداد القوائم المالية

وهي الفروض التي يتم اعداد القوائم المالية بموجبها، ولتحقيق اهداف القوائم المالية يجب ان تعد تلك القوائم وفق فرضيتين التاليتين:

1- اساس الاستحقاق : Accrual Basis

يجب ان تعد المنشأة قوائمها المالية بموجب اساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية. ويتطلب اساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها ام لم يتم وكذلك الاعتراف بإيرادات المكتسبة والمكاسب الاخرى سواء تم قبضها ام لم يتم اي بغض النظر عن واقعة الدفع او القبض وتطبيق اساس الاستحقاق يؤدي الى تحقيق اهداف القوائم المالية الممثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة، ونتائج اعمالها خلال فترة معينة.

2- فرض الاستمرارية **Going Concern** عند اعداد القوائم المالية بأتباع معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSS) يتم الافتراض ان المنشأة مستمرة الى اجل غير محدد في المدى

المستقبلي المنظور، وعند وجود شكوك حول استمرارية المنشأة او ان لدى ادارة المنشأة نية لتصفية المنشأة او تقليص اعمالها بشكل جوهري، عندها يجب الافصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية ولا يتم اعداد القوائم المالية على اساس انها مستمرة بل على اساس اخر مثل اساس التصفية مثلاً.

ثانياً. معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية: Presentation Of Financial Statements

هدف المعيار:

يهدف المعيار الى وصف اسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر فترات مالية متتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب ان تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية. وموثوقية . ، وبناء عليه فإن الاهداف الرئيسية للمعيار تتلخص بالتالي:

- 1) تحديد الاسس الواجب أتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
- 2) التأكيد على توفير خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل بنفس المجال.
- 3) تحديد الاطار العام لأعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

نطاق المعيار:

يغطي المعيار المحتويات والشكل الذي يتوجب ان تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم اعدادها وعرضها طبقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية أو ما تسمى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS))، ويقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين يملكون السلطة او التأثير في الحصول على بيانات او قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات. بالتالي فان المعيار لا ينطبق على ما يلي:

أ- القوائم المالية ذات الغرض الخاص والتي قد تحتاجها ادارة المنشأة او اي جهات اخرى من المنشأة القوائم المالية المختصرة)

ب- المنشآت التي ليس لها حقوق ملكية مثل الصناديق المشتركة والمنشآت التعاونية الا اذا ملكية مثل الاعضاء او المشاركين فيها.

ت- المنشآت الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا تنطبق عليها الكثير من المفاهيم
- الغرض من القوائم المالية :

ان الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمنشأة وعن نتيجة اعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

والقوائم المالية (هي عرض هيكل للمركز المالي للمنشأة وادائها خلال فترة معينة. وحتى تحقق القوائم المالية هذه الاهداف يجب ان تتضمن ما يلي:

- الموجودات **Assets**

- المطلوبات **Liabilities**

- حقوق الملكية **Equity**

- الايرادات والمصروفات بما في ذلك المكاسب والخسائر **Income and Expenses**

التغيرات الاخرى في حقوق الملكية **Other Changes in Equity**

- التدفقات النقدية **Cash Flows**

بالإضافة الى البيانات اعلاه يطلب من الشركة توفير الملاحظات والايضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية التي من شأنها ان تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها ودرجة التأكد

من تحققها.

- مكونات القوائم المالية:

يجب ان تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي:

- 1- قائمة المركز المالي بتاريخ كل فترة مالية (Statement Of Financial Position) وتتضمن موجودات الوحدة الاقتصادية ومطلوباتها وحقوق الملكية كما في تاريخ معين.
 - 2- قائمة الدخل الشامل للفترة المالية (statement of Income).
 - 3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة المالية (statement of equity)
 - 4- قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية (cash flows) وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وكذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي.
 - 5- الملاحظات (Notes)، وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى، وتبين ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببند القوائم المالية وافصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية.
- الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية:

العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: يجب ان تعرض القوائم المالية المركز المالي والانجاز المالي نتيجة الاعمال والتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية بشكل عادل يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض اثر الاحداث والعمليات والظروف التي مرت بها الوحدة الاقتصادية بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تحدده وتعريفه للموجودات والمطلوبات والايرادات والمصاريف بموجب الاطار العام لأعداد القوائم المالية المحددة من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقد اشار المعيار الى ان اعداد القوائم المالية وبما ينسجم ومتطلبات معايير الإبلاغ المالية الدولية اضافة الى توفير الافصاح الضروري سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية، في بعض الحالات النادرة يمكن للوحدة الاقتصادية من خلال تقديرها ان تقرر الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد القوائم المالية قد يكون مضللاً ويؤدي الى وجود تعارض مع اهداف القوائم المالية، في هذه الحالة يتوجب على الوحدة الاقتصادية عدم الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد التقارير

المالية، مع الإفصاح وبشكل وافي عن طبيعة عدم الالتزام واسبابه وأثره المالي، وتحديد اسم المعيار او التفسير الذي تم الخروج عنه، وكذلك اقرار من الادارة بأن القوائم المالية المعروضة تعبر بعدالة عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وادائها المالي وتدققاتها النقدية.

ومن المتطلبات الأخرى للعرض العادل والتي أوردتها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ما يلي:

- أ. لا يجوز تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة عن طريق الإفصاح او الملاحظات الاضافية، وبالتالي يتوجب عند تصحيح الاخطاء او اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الرجوع لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8) المتعلق
- ب. عرض السياسات المحاسبية والمعلومات الأخرى، يقدم معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم.
- ت. عرض وتقديم افصاحات اضافية يعزز فهم الاحداث والانشطة والعمليات للوحدة الاقتصادية. ولأسباب عملية، قد تفضل بعض المنشآت إعداد قوائمها المالية لفترة 52 اسبوع، ونظراً لعدم وجود فروقات ذات اهمية نسبية لهذه الحالة مقارنة مع حالة إعداد القوائم لسنة كاملة، فقد سمح المعيار بذلك.

• هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام: Structure and Content of Financial Statements in General

يتطلب المعيار افصاحات معينة في صلب القوائم المالية وافصاحات اخرى في الملاحق يجب ان تحوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية:

- اسم (عنوان) القائمة.
- اسم المنشأة المعدة لها القائمة.
- ما اذا كانت القائمة للمشروع لوحدة او لمجموعة مشاريع قوائم موحدة).
- الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة.
- العملة المستخدمة في عرض القوائم.

- مستوى تجميع او اختصار القيمة في القوائم المالية (الارقام بالالف الدنانير او بمئات الالاف).

• التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية: **Timeliness**

يعتبر الاسراع في نشر القوائم المالية وعدم تأخير ذلك من المتطلبات الهامة لتكون القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها، حيث تقل المنفعة والفائدة من القوائم المالية كلما طالت فترة تأخير نشرها وتوفرها للأطراف ذات العلاقة، وقد أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ضرورة قيام المنشآت بنشر قوائمها المالية خلال ستة شهور من انتهاء السنة المالية، ولا يعتبر تعقيد عمليات بعض المنشآت مبرراً لها لتأخير اصدار قوائمها المالية. كما اشار المعيار الى ان العديد من التشريعات المحلية في معظم الدول تحدد تاريخ محدد تلزم الشركات به من اجل اعداد ونشر قوائمها المالية. حسب سيولتها ويوفر معلومات موثوقة واكثر ملائمة من التصنيف الى متداول وغير متداول عندها تعرض الموجودات والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها. ب. بغض النظر عن طريقة العرض التي تبنتها المنشأة فإن المنشأة ملزمة بالإفصاح عن الجزء الذي يتوقع استعادته الموجودات او الذي يتوقع تسويته (المطلوبات) بعد أكثر من 12 شهر ، ففي حالة وجود ذمم مدينة تستحق السداد بعد أكثر من 12 شهر فيتوجب عرض هذا الجزء بشكل منفصل عن باقي الذمم المدينة التي تستحق السداد خلال مدة 12 شهر. ويبرر مجلس معايير المحاسبة الدولية عرض الموجودات والمطلوبات في بعض الحالات حسب سيولتها وليس متداولة وغير متداولة الى ان بعض المنشآت مثل المؤسسات المالية لا تقوم بتوريد البضاعة او الخدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح. اما في الحالات التي تقوم المنشأة بتوريد بضائع او خدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة لتحديد بوضوح فإن اجراءات تصنيف منفصل للموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة في صلب الميزانية العمومية يوفر معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يفيد فصل الموجودات المتداولة في تميز مكونات رأس المال العامل عن الاصول المستخدمة في عمليات المنشأة طويلة الاجل، والتعرف على المطلوبات التي تستحق خلال الفترة التشغيلية الحالية والموجودات التي يتوقع تسيلها نقداً خلال تلك الفترة.

- تصنيف قائمة المركز المالي الميزانية العمومية) وتصنف قائمة المركز المالي الى مايلي:

اولاً. الموجودات وتصنف الى :

أ- الموجودات المتداولة : Current Assets

يتطلب المعيار رقم (1) تصنيف الموجود الى متداول عندما ينطبق عليه واحدة مما يلي:

1. عندما تحتفظ المنشأة بالموجود لغايات تحصيلية أو بيعه او استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة. والدورة التشغيلية هي عبارة عن المدة الزمنية المقدرة لشراء المواد الخام وتحويلها الى سلعة وبيعها وتحصيل قيمتها نقداً.
2. عندما تكون الغاية الاساسية من احتفاظ المنشأة بالموجود لغايات المتاجرة به خلال فترة قصيرة أو خلال مدة 12 شهر من تاريخ الميزانية.
3. في حالة كون الموجود عبارة عن نقدية او نقدية مكافئة، ولا يوجد قيود استعماله. اما الموجودات التي لا تنطبق عليها الشروط اعلاه فتصنف موجودات غير متداولة ويعتبر المخزون والذمم المدينة التجارية ضمن الموجودات المتداولة حتى اذا كان من غير المتوقع تحققها وتحويلها لنقد خلال 12 شهر من تاريخ، ومن الامثلة على الموجودات المتداولة النقدية والنقدية المكافئة والاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمخزون والذمم المدينة والمصاريف المدفوعة مقدما

ب الموجودات غير المتداولة : Non Current Assets هي الموجودات التي لا تعتبر

موجودات متداولة، وهي معدة للاستهلاك التام او الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة ويتم اقتنائها لتسيير اعمال المنشأة وللاستفادة من طاقاتها الانتاجية وتشمل هذه الموجودات الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة والاستثمارات المالية طويلة الاجل والممتلكات الاستثمارية والاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والاصول الأخرى، وينص المعيار رقم (1) صراحة على عدم جواز تصنيف الموجودات او المطلوبات الضريبية المؤجلة كموجودات او مطلوبات متداولة.

ثانياً. المطلوبات : وتصنف الى :

أ- المطلوبات المتداولة Current Liabilities

يتطلب المعيار رقم (1) تصنيف المطلوبات الى متداولة عندما ينطبق عليها احد الحالات التالية عندما يستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، أو يستحق السداد خلال فترة 12 شهر من تاريخ الميزانية، أو يحتفظ به لغايات المتاجرة، أو لا تستطيع المنشأة تأجيل سدادها لمدة تتجاوز 12 شهر. وتشمل المطلوبات المتداولة ما يلي:

1. المطلوبات الناشئة عن الحصول على البضائع والخدمات الداخلة في الدورة التشغيلية للمنشأة مثل الحسابات الدائنة اوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجر مستحقة الدفع والضرائب مستحقة الدفع، والمصاريف الاخرى مستحقة الدفع).
2. المبالغ المقبوضة مقدماً من العملاء لتقديم بضائع او اداء خدمات مثل الايجار المقبوض مقدماً، ايرادات خدمات مقبوضة مقدماً).
3. المطلوبات الاخرى التي تستحق خلال الدورة التشغيلية الجارية، مثل السندات طويلة الاجل واوراق الدفع طويلة الاجل التي تستحق خلال الفترة الجارية (تستحق خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية.

ب- المطلوبات غير المتداولة : Non Current Liabilities

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمنشأة، أو التي تستحق خلال فترة أكثر من 12 شهر أو التي يتم اقتنائها لأغراض المتاجرة أو التي يكون للمنشأة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهر.

وتشمل المطلوبات غير المتداولة ما يلي:

1. المطلوبات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الاجل للمنشأة، مثل اصدار السندات طويلة الاجل، واوراق الدفع طويلة الاجل، والالتزامات عقود الايجار والتمويل طويل الاجل.
2. المطلوبات الناشئة عن العمليات غير الاعتيادية أو التشغيلية للمنشأة مثل التزامات التقاعد والمخصصات طويلة الاجل والضرائب المؤجلة.

اما المطلوبات الطارئة فلا يتم الاعتراف بها كمطلوبات لأنها مطلوبات محتملة اي لا يوجد تأكيد معقول بحدوثها او انها لا تلبى شروط الاعتراف بها كالمطلوبات من حيث عدم القدرة على تقدير قيمتها بموثوقية او كون التدفقات النقدية الخارجة غير محتملة، ويتم الافصاح فقط عن هذه المطلوبات وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (37) 1

ثالثاً: تصنيف بنود حقوق الملكية

تمثل حقوق المساهمين حقوق الملكية قيمة ما يمتلك اصحاب المشروع من اصول المنشأة، وهي تبين صافي التراكمية الناجمة عن عمليات واحداث سابقة وتشمل البنود التالية:

1. رأس مال الاسهم Share Capital وهذا يشمل القيمة الاسمية للاسهم العادية والاسهم الممتازة، ويجب - عرضها اما في صلب الميزانية او في الايضاحات بحيث تشمل عدد الاسهم المصرح بها، وعدد الاسهم الصمد المدفوعة بالكامل، وعدد الاسهم القائمة غير المسددة.
2. الارباح المحتجزة Retained Earnings وتمثل اجمالي الارباح المتراكمة منذ تأسيس المنشأة مطروح توزيعات للمساهمين.
3. الاحتياطي الاجباري : Legal Reserve وهو مبلغ يتم اقتطاعه كنسبة من الارباح المتحققة بناءً على نسبة تحددها التشريعات المحلية في بعض الدول، وتظهر في بند منفصل ضمن حقوق الملكية.
4. اسهم الخزانة Treasury Stock تعتبر اسهم الخزانة من مكونات حقوق الملكية، وتمثل شراء المنشأة لأسهمها المصدرة وتظهر مطروحة من حقوق الملكية بتكلفة الشراء.
5. بعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية : مثل صافي التغير في القيمة العادلة لم الاستثمارات المالية المعدة للبيع والارباح أو الخسائر غير المتحققة عند ترجمة القوائم المالية للمنشأة الاجنبية بالعملة الاجنبية.
6. الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية حقوق الاقلية هي حصة الاقلية في صافي اصول المنشأة ال ويظهر هذا الحساب عند اعداد القوائم المالية الموحدة ضمن بند حقوق الملكية وفي بند منفصل.

• المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية:

لم يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) طريقة او شكل عرض مجموعات الميزانية، فقد يتم عرض الموجودات المتداولة ثم الموجودات غير المتداولة، كما يجوز عرض الموجودات غير المتداولة في البداية ثم الموجودات المتداولة وكذلك الحال بالنسبة للجانب الآخر بالميزانية، فقد تعرض المطلوبات المتداولة ثم المطلوبات غير المتداولة ثم الملكية، كما يجوز البدء بحقوق الملكية ثم المطلوبات غير المتداولة ثم المطلوبات المتداولة. الا ان المعيار حدد البنود التالية كحد ادنى يجب ان تتضمنه الميزانية:

- الممتلكات والمصانع والمعدات.
- الممتلكات الاستثمارية.
- الاصول غير الملموسة.
- الاستثمارات التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- المخصصات.
- الاصول البيولوجية.
- المخزون.
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الاخرى.
- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
- النقد والنقد المكافئ.
- الاصول المالية الأخرى.
- المطلوبات والموجودات الضريبية الحالية وفق ما يتطلب ذلك معيار المحاسبة الدولية رقم (12) (ضرائب الدخل).
- المطلوبات والموجودات الضريبية المؤجلة وفق ما يتطلب معيار المحاسبة الدولية رقم (12).
- الالتزامات المالية الأخرى.
- حقوق غير مسيطرة عليها حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.
- راس المال المصدر والاحتياطات التي تعزى لحملة الاسهم في الشركة الام.

- اجمالي الموجودات المصنفة كموجودات محتفظ بها للبيع والموجودات المشمولة في مجموعات التصرف (مجموعة الموجودات) والمصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (5)

• المعلومات التي يجب عرضها اما في صلب الميزانية العمومية أو في الايضاحات:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الافصاح اما في صلب الميزانية او في الايضاحات عما يلي:

أ- تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة ووفق ما تطلبه معايير الابلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ، مثل تصنيفات المخزون الى انواعه بضاعة جاهزة، ونتاج تحت التشغيل، و مواد اولية وتحليل مكونات رأس المال وهكذا.

ب- بالنسبة لكل فئة من فئات راس المال :

- عدد الاسهم المصرح بها.
- عدد الاسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الاسهم المصدرة وغير المسددة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل نوع من الاسهم، أو ان الاسهم ليس لها قيمة اسمية.
- تسوية لعدد الاسهم غير المسددة في بداية الفترة
- كما يلزم المعيار المنشآت التي لا يتكون رأسمالها من اسهم مثل الشركات والاشخاص الافصاح عن معلومات مماثلة للمعلومات المطلوبة في هذه الفقرة مبينة الحركات اثناء الفترة في كل فئة من فئات حقوق الملكية والحقوق
- والامتيازات والقيود لكل فئة من حقوق الملكية.
- ث- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

فيما يلي هيكل توضيحي لقائمة المركز المالي وفق ما يتطلبه معيار رقم (1) عرض القوائم المالية وهذا الشكل والمعطيات التي تتضمنه لا يعتبر الشكل الوحيد الذي يمكن اتباعه، حيث يمكن عرضها بأشكال أخرى

مصرف الخليج التجاري (شركة مساهمة خاصة) بغداد
مقارنة مع السنة السابقة (بملايين الدنانير) 2023/12/3 قائمة المركز المالي كما

2013	2012	اسم الحساب
368,000		الموجودات
170	160,000	الموجودات المتداولة.
64,000	000	النقود
	17,000	الذهب
		الاستثمارات
432.170	177.000	مجموع الموجودات النقدية
45,000	46,000	الائتمان النقدي
241,000	167,000	الاوراق التجارية المخصومة والمبتاعة
		القروض والتسليفات
286,000	213,000	مجموع الموجودات النقدية
19,000	9,000	المدينون
737,170	399,000	مجموع الموجودات المتداولة
31,000	13,000	الموجودات الثابتة
3,000	3,000	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)
6,000	6,000	النفقات الايرادات المؤجلة
		مشروعات تحت التنفيذ
40,000	22,000	مجموع الموجودات الثابتة
777,170	421,000	مجموع الموجودات
56,000	433,000	الحسابات النظامية المدينة

833.170	854.000	المجموع
471.000	261.000	مصادر التمويل قصيرة الاجل
50.000	8.000	حسابات جارية وودائع
8.000	5.000	الدائنون
		التخصيصات
529.000	274.000	مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل
250.000	103.000	مصادر التمويل طويلة الاجل
53.000	45.000	رأس المال المدفوع
		الاحتياطيات
303.000	148.000	الموضوع

1.000	1.000	القروض المستلمة
304.000	149.000	مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل
833.000	423.000	مجموع مصادر التمويل
56.000	433.000	حسابات النظامية المتقابلة الدائنة
833.000	854.000	المجموع

• قائمة الدخل : Income Statement

تعرض قائمة الدخل نتائج اعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، وقد استخدم معيار رقم (1) ضمن التعديل الذي تم ادخاله عام 2003، مصطلح الربح أو الخسارة للدلالة على الرقم الاخير الذي يظهر في قائمة الدخل.

• شكل ومحتوى قائمة الدخل

- الإيرادات: يعرف الاطار العام لمجلس معايير المحاسبة الدولية الايرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي الى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك، وتكون على شكل تدفقات واردة او زيادة في الموجودات او تخفيض في المطلوبات.
- المصروفات : وتعرف وفق الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة او استنفاد الموجودات او تكبد التزامات، وتؤدي المصروفات الى نقصان في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات الى المالكين.

• اهداف قائمة الدخل

تزود قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الاداء المالي للمنشأة وتساعدهم للتنبؤ بالتدفقات النقدية اضافة الى معلومات اخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد اهداف قائمة الدخل على النحو التالي:

1. تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الايرادية للمشروع.

2. تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع تعظيم القوة الإيرادية).
3. توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والاحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية.
4. تقرير (الاعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقاً.

• **قائمة الدخل الشامل : Statement of Comprehensive Income**

يمثل رقم إجمالي الدخل الشامل التغيير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية الناجم عن عمليات واحداث غير التغييرات الناجمة عن العمليات مع مالكي المنشأة بصفتهم مالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيعات الأرباح. يمثل بنود إيراد ومصاريف لم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية وهي تشمل مايلي:

1. التغييرات في فائض إعادة التقييم مثل فائض إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة.
2. الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
3. ربح أو خسارة الجزء الفعال من تحوط التدفقات النقدية .

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض كافة بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة في قائمة واحدة للدخل الشامل أو في قائمتين منفصلتين قائمة دخل منفصلة تظهر مكونات الأرباح والخسائر) وقائمة تبء بالربح والخسارة الظاهر في قائمة الدخل المنفصلة ثم يتم عرض مكونات الدخل الشامل الآخر.

• **البنود الواجب عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل :**

يتطلب هذا المعيار ان تشمل قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل - كحد أدنى - بنود تعرض المبالغ التالية للفترة المالية:

- الإيراد
- تكاليف التمويل

- حصة المنشأة من الأرباح أو الخسائر في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي تم المحاسبة عليها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- مصروف ضريبة الدخل.
- مبلغ برقم واحد يشمل الربح أو الخسارة بعد الضريبة من العمليات المتوقفة، والربح أو الخسارة بعد الضريبة المعترف بها عند قياس القيمة العادلة مطروح منها التكاليف حتى نقطة البيع أو الربح أو الخسارة بعد الضريبة الناتجة من التخلص من الموجودات أو مجموعة الموجودات (مجموعة التخلص) لعمليات موقوفة. و الربح أو الخسارة.
- كل مكونات الدخل الشامل الأخرى مصنفة وفقاً لطبيعتها.
- حصة المنشأة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة التي يتم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- إجمالي الدخل الشامل.

كما يتطلب المعيار رقم (1) أيضاً الإفصاح في قائمة الدخل الشامل عن البنود التالية كتخصيصات ربح أو خسارة للفترة :

- 1- الربح أو الخسارة الذي يعزى (ينسب) الى الحقوق غير المسيطر عليها حقوق الأقلية)، ومالكي الشركة الام.
- 2- إجمالي الدخل الشامل للفترة المالية الذي ينسب الى الحقوق غير المسيطر عليها حقوق الأقلية ومالكي الشركة الام.

• طرق عرض المصروفات عند اعداد قائمة الدخل الربح أو الخسارة للفترة المالية الحالية:

بموجب المعيار رقم (1) يجب تصنيف المصاريف وتحليلها اما حسب وظائفها مواد اولية، مصاريف الموظفين (الاندثارات)، او حسب الوظائف تكلفة المبيعات، مصاريف بيع ومصاريف ادارية. في حالة استخدام المنشأة تصنيف المصاريف حسب الوظائف يتوجب في هذه الحالة الإفصاح عن طبيعة بنود المصاريف في كل وظيفة مثل تحليل المصاريف البيعية الى اندثارات او رواتب وايجاتر. ويجب اختيار الاسلوب الذي يقدم معلومات موثوقة واكثر ملائمة، ويشجع المعيار المنشأة على عرض ذلك التحليل في صلب قائمة الدخل اي ان المعيار لم يوجب تحليل المصاريف في صلب قائمة الدخل بل يشجع على ذلك.

• قائمة التغيرات في حقوق الملكية : Statement of Changes in Equity

يجب على المنشأة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تظهر هذه القائمة:.

1. اجمالي الدخل الشامل للفترة مبيناً بشكل منفصل المبالغ المنسوبة الى مالكي الشركة الام والمبالغ التي تعود الى حقوق غير المسيطر عليها حقوق الأقلية.
2. لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، آثار التطبيق أثر رجعي او اعادة العرض بأثر رجعي معترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8).
3. تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها، وبشكل منفصل

يجب الإفصاح عن التغيرات الناجمة عن:

- الأرباح والخسائر.
- كل بند من مكونات الدخل الشامل
- المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، التي تظهر بشكل منفصل المساهمات زيادة رأس المال والتوزيعات على المالكين والتغير في حقوق المالكين في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على الشركة.

• قائمة التدفق النقدي : Cash Flow Statement

وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية او الأنشطة الاستثمارية او الأنشطة التمويلية وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (7) تلك الأنشطة كما يلي:

1. الأنشطة التشغيلية: وهي الأنشطة الرئيسة لتوليد الإيراد في المنشأة و الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية او التمويلية.
2. الأنشطة الاستثمارية وهي الأنشطة المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الاجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية. 3
3. الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة.

الهدف الاساسي لقائمة التدفق النقدي تزويد معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة، وتوفير معلومات حول الانشطة الاستثمارية والتمويلية. ويشير معيار رقم (7) والذي يبين متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الافصاح المتعلقة بها.

• الايضاحات المرفقة للقوائم المالية: Notes to the Financial Statements

تعتبر الايضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، اذ ان لها اهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب ادراجها في تلك القوائم، ويؤكد المعيار رقم (1) على اهمية اسلوب عرض الايضاحات المرفقة للقوائم المالية، بحيث تقدم بأسلوب منتظم طالما كان ذلك ممكن، كما يجب الربط المرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية مع اية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية. وبحسب المعيار فإن طبيعة المعلومات التي تعرض من خلال الايضاحات المرفقة للقوائم المالية تكون أما :

- معلومات اضافية او تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية.
- معلومات محددة لشرح بعض الارقام الواردة في القوائم المالية.
- معلومات اضافية لم ترد اية بنود تتعلق بها في القوائم المالية مثل الالتزامات الطارئة.

وقد حدد المعيار المحاسبة الدولية رقم (1) ترتيب محدد لعرض الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية، على اعتبار ان هذا الترتيب سيساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة، وهذا الترتيب هو وفق المعيار رقم (1) يتم عادة عرض الايضاحات حسب الترتيب التالي مما يساعد المستخدمين في فهم القوائم المالية ومقارنتها مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى:

1. عبارة تفيد بامتثال لمعايير الابلاغ المالي الدولية IFRSS
2. عرض اسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة.
3. معلومات موضحة ومؤيدة للبنود المعروضة في صلب القوائم المالية مع استخدام نفس الترتيب الذي عرضت فيه البنود في القائمة ونفس ترتيب القوائم المالية.

و افصاحات اخرى مثل الافصاحات المتعلقة بالالتزامات المحتملة الطارئة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (37) والتعهدات التي قدمتها المنشأة للغير ولم تظهر في القوائم المالية وكذلك الافصاح عن اهداف وسياسات ادارة المخاطر المالية.

ومن الامثلة على البنود اعلاه ما يلي:

- الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لأعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع بيان الاسباب التي اوجبت تلك التغيرات.
 - المطالبات على موجودات الشركة وترتيبها حسب اولويتها.
 - بيان القيود على توزيعات الارباح على المساهمين.
 - وصف علاقة الشركة مع الاطراف الأخرى واية عقود ابرمتها مع تلك الاطراف.
 - طبيعة الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها المالي.
 - توضيح العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالشركة.
 - اي معلومات اخرى يصعب الافصاح عنها في صلب القوائم المالية.
- الافصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة : **Disclosure of**

Accounting Policies and Estimation

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الافصاح ضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن معلومات حول اسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية مثل التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة العادلة التقديرات التي استخدمتها الادارة عند تطبيق السياسات المحاسبية. كما يتطلب المعيار من المنشأة الافصاح ضمن الايضاحات عن معلومات تتعلق بالافتراضات المستقبلية الهامة مثل كيفية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة عند احتساب القيمة قيد الاستعمال عند اجراء اختبار تدني قيمة الموجودات. يتطلب المعيار رقم (1) افصاحات اخرى في الايضاحات وتشمل معلومات عما يلي:

1. مبلغ توزيعات ارباح الاسهم المقترح توزيعها او المعلن عن توزيعها قبل التصريح العامة بإصدار القوائم المالية، والتي لم يتم المصادقة عليها من الجهة المخولة بذلك الهيئة العامة خلال الفترة، وحصصة السهم من تلك التوزيعات.

2. مبلغ اية ارباح اسهم ممتازة تراكمية لم يتم الاعتراف بها.
3. . تفصح المنشأة عما يلي اذا لم يتم الافصاح في مكان اخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية:

- أ. بلد اقامة المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان المكتب المسجل.
- ب. وصف لطبيعة عمليات المنشأة وعملياتها الرئيسية.
- ت. اسم الشركة القابضة والشركة القابضة النهائية للمجموعة.

اما بالنسبة للسلبيات او الانتقادات للايضاحات المرفقة بالقوائم المالية فتتمثل بالاتي:

ان هذه الايضاحات تميل الى ان تكون اكثر صعوبة في فهمها وقراءتها ما لم يتم التوسع في دراستها من قبل مستخدمي التقارير المالية ، مما يعرضها في كثير من الاحيان الى الاهمال من قبل مستخدميها. ان النصوص الوصفية اكثر صعوبة لاستخدامها في اتخاذ القرارات مقارنة بالبيانات الكمية الموجزة في القوائم المالية . مما يعرضها في كثير من الاحيان الى الاهمال من قبل مستخدميها. ان النصوص الوصفية اكثر صعوبة لاستخدامها في اتخاذ القرارات مقارنة بالبيانات الكمية الموجزة في القوائم المالية.

ثانيا القوائم المالية الموحدة (IAS 27) : Consolidated Financial Statements

مقدمة في مفهوم القوائم المالية الموحدة

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (27) اعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة وشركاتها التابعة وكذلك اعداد وعرض القوائم المالية المنفصلة للشركة القابضة التي تسيطر على الشركات تابعة، أو لديها شركات زميلة او مشاريع مشتركة. كما ان الاطار العام لأعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي يتضمن ان يتم عرض البيانات المالية على اساس جوهرها الاقتصادي وليس شكلها القانوني، ان القوائم المالية الموحد (هي عبارة عن تقرير عن اجمالي مجموعة كيانات منفصلة قانونياً، يمكن ان تعمل الشركة الام كشركة منفصلة بغض النظر عن الشركات التابعة لها لكل من هذه الكيانات الاستقلالية لتقديم مالية خاصة بها ولها الحق في ادارة اعماله بشكل مستقل تماماً). ورغم الشركات التابعة تعتبر شركات مستقلة تماماً فأن المستثمرون والمنظمون والزبائن يجدون بأن قوائم مالية موحدة

هو اكثر فائدة لتقييم الموقف العام للكيان، وهذا يتطلب ضرورة اعداد قائمة دخل واحدة للشركتين تبين نتائج اعمالهم باعتبارهم من الناحية المحاسبية شركة واحدة، كما تتطلب القوائم المالية الموحدة اعداد ميزانية واحد وقائمة تدفقات نقدية واحدة لكلا الشركتين.

- هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (27) الى بيان كيفية اعداد وعرض القوائم المالية الموحدة وكذلك عرض البيانات المالية المنفصلة للشركة القابضة، وبالتالي تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية تعكس الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني للقوائم المالية. حيث ان سيطرة الشركة القابضة على اكثر من 50% حقوق التصويت في الشركة التابعة يمنح الشركة القابضة السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتحقيق منافع من انشطتها، وبالتالي فإن القوائم الموحدة تعتبر ان الشركة التابعة هي جزء من الشركة القابضة وكأنها احد فروعها.

- نطاق المعيار:

يتم تطبيق هذا المعيار في

1. اعداد البيانات المالية الموحدة لمجموعات الشركة التي تسيطر على المنشأة الام.
2. المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، والمنشآت الزميلة عندما تختار الشركة القابضة او تلزمها التشريعات القانونية المحلية عرض قوائم مالية منفصلة.

• التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار:

- القوائم المالية الموحدة **Consolidated Financial Statements** القوائم المالية لمجموعة الشركات والتي تبدو وكأنها تخص منشأة اقتصادية واحدة.
- السيطرة **Control** صلاحية وسلطة ادارة السياسات المالية والتشغيلية لمنشآت معينة لتحقيق منافع من انشطتها.
- المجموعة **Group** : هي الشركة القابضة وكافة المشاريع التابعة لها.
- المنشأة التابعة **A Subsidiary** عبارة عن منشآت تسيطر عليها منشأة اخرى.

- الحصة غير المسيطر عليها Non Controlling Interest هي الجزء من حقوق الملكية في شركة تابعة والذي لا ينسب بشكل مباشر او غير مباشر الى شركة ام والتي كانت تسمى بحقوق الأقلية.
- الشركة القابضة Company Parent عبارة عن منشأة تمتلك غالبية اسهم واحدة او اكثر من الشركات التابعة.
- متطلبات المعيار:

اولاً. عرض القوائم المالية:

1. يجب على المنشأة الام عرض قوائم مالية موحدة.
2. الشروط الواجب توافرها لأعداد القوائم المالية الموحدة هو ان تملك الشركة القابضة لأكثر من 50% من اسهم الشركة التابعة وتوفر النية والرغبة لدى الشركة القابضة بالسيطرة على الشركة التابعة وقد بينت الفقرة (19) من معيار الابلاغ المالي الدولي (اندماج الاعمال) ان سيطرة الشركة القابضة على منشآت اخرى يتم عندما تملك الشركة القابضة اكثر من نصف حقوق التصويت في تلك المنشآت ما لم يكن من الممكن اثبات تلك الملكية لا تشكل سيطرة، وقد حددت الفقرة (12) من المعيار ان اعداد القوائم المالية الموحدة يتم للشركة القابضة ولجميع الشركات التابعة لها سواء كانت الشركات التابعة محلية ام اجنبية.
3. هناك حالات لا يسمح للشركة الام بأعداد قوائم مالية موحدة رغم تملكها لأكثر من 50% من اسهم الشركة التابعة ومثال على هذه الحالات اختلاف نشاط الشركة القابضة عن نشاط الشركة التابعة وبشكل جوهري، كأن تكون الشركة القابضة مصرف والشركة التابعة فندق.

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (27) ، وفي التعديل الاخير الذي طرأ عليه مؤخراً، الحالات التي تعفى فيها الشركات القابضة من اعداد القوائم المالية الموحدة) لكن يجوز لها اعداد قوائم مالية موحدة اذا رغبت)، حيث حدد المعيار توفر الشروط الاربعة التالية مجتمعة للإعفاء:

- أ- اذا كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة اخرى او اذا كانت الشركة مملوكة بشكل شبه كامل.

ب- اذا كانت الشركة القابضة النهائية او اي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية موحدة تتفق ومتطلبات المعايير الدولية.

ج- اذا كانت ادوات الدين وادوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق عام (البورصة).

د- اذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع، او ليست قيد عملية ايداع لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة اوراق مالية او هيئة تنظيمية. ما

ثانياً. اجراءات التوحيد والمعالجة المحاسبية (الاجراءات المحاسبية)

يتطلب المعيار مراعاة ما يلي عند المعالجة المحاسبية في القوائم المالية الموحدة

أ. يجب أن تستخدم الشركة القابضة والشركات التابعة عند اعداد القوائم المالية الموحدة سياسات محاسبية موحدة للعمليات والاحداث المتشابهة.

ب. عند اعداد القوائم المالية الموحدة يتم مايلي .

1. تجميع بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات المتماثلة بنداً بنداً للقوائم المالية للمنشأة القابضة ومنشأتها التابعة.

2. حذف القيمة الدفترية او المسجلة لحساب الاستثمار في الشركات التابعة من ميزانية الشركة القابضة.

3. تحديد نصيب الحصة غير المسيطر عليها (الأقلية في صافي دخل المنشآت التابعة التي سيتم توحيدها في القوائم الموحدة

4. عرض الحصة غير المسيطر عليها (حقوق الاقلية في بند مستقل ضمن حقوق الملكية في الميزانية الموحدة.

5. يتم حذف جميع المعاملات والارصدة وبنود الدخل والمصاريف بين المجموعات بشكل كامل.

يجب اعداد القوائم المالية للشركة القابضة وشركاتها التابعة بنفس التاريخ اي ان تكون السنة المالية تنتهي بنفس اليوم).

ثالثاً. متطلبات الإفصاح: يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي في القوائم المالية الموحدة

1. طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة التي لا تملك الشركة القابضة فيها أكثر من نصف سلطة التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة.
2. مبررات عدم سيطرة المنشأة الأم على الشركات التابعة بالرغم من ملكيتها أكثر من نصف حقوق التصويت.
3. تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة وفيما إذا كانت مطابقة أو مختلفة عن تاريخ القوائم المالية للشركة القابضة.

• مفهوم وإجراءات اعداد القوائم المالية الموحدة

كما سبق وبينا مفهوم القوائم المالية الموحدة يقوم على افتراض توحيد القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة كشركة واحدة، مما يتطلب ضرورة اعداد قائمة دخل واحدة للشركتين تبين نتائج اعمالهم باعتبارهما من الناحية المحاسبية شركة واحدة، كما تتطلب القوائم المالية الموحدة اعداد ميزانية واحدة وقائمة تدفقات نقدية واحدة لكلا الشركتين ان مهمة اعداد القوائم المالية الموحدة تقع على عاتق محاسب الشركة القابضة والذي يقوم بتحضيرها من واقع القوائم المالية الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركة التابعة، كما قد يحتاج الى معلومات اضافية لا تتوفر في القوائم المالية للشركتين، مثل العمليات المالية المتبادلة بين الشركتين. اما عن الاجراءات المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة فتتمثل في الاتي:

1. الحصول على القوائم المالية لكل من الشركة القابضة والشركة التابعة.
2. تفريغ بيانات القوائم المالية للشركتين في نموذج يستخدم في العادة لهذه الغاية يطلق عليه) ورقة عمل **Working Paper**، وكما يظهر في ادناه (

نموذج ورقة العمل التي تستخدم في عملية اعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة والشركة التابعة

موحدة	التسويات		الشركة التابعة	الشركة القابضة	البيان
	دائن	مدين			

3. إجراء بعض التعديلات على بعض البنود الظاهرة في القوائم المالية الافرادية للشركتين، حيث يتم التعديل من خلال عمود التسويات الظاهر في ورقة العمل، مع ملاحظة ان عمود التسويات يحتوي على طرفين احدهما مدين والآخر دائن، بالتالي فأن التعديل المطلوب يعتمد على طبيعة البند المعني وطبيعة التعديل المطلوب. ففي حالة الموجودات مثلاً يتم اثبات قيمة التعديل في الطرف المدين في حالة الرغبة في زيادة قيمتها وبالمقابل يتم اثبات قيمة التعديل فالطرف الدائن في حالة الرغبة في تخفيض قيمة الموجود.

4. يجري في العمود الاخير من ورقة العمل والمعنون الموحدة جمع قيمة كل بند من واقع القيم الظاهرة في عمود الشركة القابضة والقيم الظاهرة في عمود الشركة التابعة مع الاخذ بعين الاعتبار اثر القيمة الظاهرة في عمود التسويات ان وجدت. وتمثل القيم الظاهرة في عمود موحدة القيم التي يتم اظهارها في القوائم المالية الموحدة.

مثال: في 2009/1/1 اشترت شركة الهدى كامل اسهم شركة النور بسعر 160,000 دينار نقداً، كما دفعت شركة الهدى مبلغ 10,000 دينار نقداً عمولات سمسرة واتعاب مدققين ومحامين لإتمام الصفقة، لقد نتج عن شراء شركة الهدى اسهم شركة النور علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين. وقد ظهرت ميزانية الشركتين بعد الشراء مباشرة على النحو التالي:

شركة النور		الشركة الهدى	البيان
القيمة العادية	القيمة الدفترية		
25.000	25.000	20.000	النقدية
40.000	45.000	130.000	ذمم مدينة
62.000	60.000	180.000	بضاعة
45.000	40.000	100.000	الات
10.000	10.000	60.000	سيارات
		170.000	الاستثمار في الشركة التابعة (شركة النور)
182.000	180.000	660.000	مجموع الموجودات
20.000	30.000	210.000	ذمم دائنة
	120.000	350.000	راس المال
	20.000	75.000	راس المال الاضافي
	10.000	25.000	ارباح محتجزة
	180.000	660.000	مجموع الالتزامات حقوق الملكية

المطلوب : اعداد الميزانية الموحدة في 2009/1/1 وبعد التملك مباشرة

حل المثال :

قبل البدء في اعداد الميزانية الموحدة سيتم استخراج قيمة الشهرة الخاصة بالشركة التابعة (شركة النور).

الشهرة = تكلفة الاستثمار - صافي القيمة العادلة الموجودات الشركة التابعة (شركة النور)

صافي القيمة العادلة = مجموع الموجودات - الذمم الدائنة

162,000 دينار = 182,000 - 20,000

الشهرة = 162,000 - 170,000 = 8000 دينار

ورقة العمل الخاصة باعداد الميزانية الموحدة للشركة القابضة (شركة الهدى) والشركة التابعة (شركة النور)					
كما في 2009/1/1					
موحدة	التسويات		الشركة التابعة	الشركة القابضة	البيان
	دائن	مدين			
45.000			25.000	20.000	النقدية
170.000	5000		45.000	130.000	ذمم مدينة
242.000		2000	60.000	180.000	بضاعة
145.000		5000	40.000	100.000	الات
70.000			10.000	60.000	سيارات
8000		8000			الشهرة
000	172.000			170.000	الاستثمار في الشركة التابعة (شركة النور)
680.000			180.000	660.000	مجموع الموجودات
230.000		10.000	30.000	210.000	ذمم دائنة
350.000		120.000	120.000	350.000	راس المال
75.000		20.000	20.000	75.000	راس المال الاضافي
25.000		10.000	10.000	25.000	ارباح محتجزة
680.000	175.000	175.000	180.000	660.000	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

يلاحظ من الجدول اعلاه ما يلي:

1. تم في عمود التسويات اظهار مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة الموجودات الشركة التابعة (النور)، ففي حالة الذم المدينة وبما ان قيمتها العادلة (40,000) دينار وهي اقل من القيمة الدفترية (45,000) دينار بمقدار (5000) دينار، فقد تم وضع الفرق في الجانب الدائن من عمود التسويات، نظراً لان الموجود عند جعله دائماً ويزيد عند جعله مديناً.
2. تم اظهار قيمة الشهرة، وكما تم احتسابها سابقاً، في الجانب المدين من التسويات نظراً لأنها موجود.
3. تم الغاء كل من حساب الاستثمار في الشركة التابعة (النور) وحساب رأس مال الشركة التابعة (الهدى) ورأس المال الاضافي والارباح المحتجزة لدى الشركة التابعة (شركة النور).

ثالثاً السياسات المحاسبية والتغيير بالتقديرات المحاسبية والاختفاء (IAS 8) Accounting Policies, Chnges in Accounting Estimates and Errors

مقدمة

يعتمد اعداد القوائم المالية على مجموعة من المبادئ والأسس والاعراف والممارسات السائدة، كما يعتمد اعداد القوائم في بعض الحالات على تقديرات الادارة لبعض الامور التي تؤثر على عناصر القوائم المالية ، مثل تقدير العمر الانتاجي للأصول غير المتداولة وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها نظراً لوجود مرونة في تطبيق بعض المبادئ والاسس المحاسبية وفي تقديرات الادارة لبعض البنود، فقد جاء معيار المحاسبة الدولي رقم (8) ليغطي ويوضح الاسس والمبادئ الواجب مراعاتها عند اعداد القوائم المالية لزيادة درجة الملائمة والموثوقية في القوائم المالية. بالإضافة الى ذلك فإن المعيار يغطي كيفية معالجة الاخطاء التي يمكن ان تحدث في الفترات السابقة ويكون لها تأثير على مصداقية وملائمة القوائم المالية. وقد طرأ على المعيار رقم (8) تعديلات جوهرية في عام 2003 حيث انتقلت العديد من الامور الهامة التي كانت فيه والمتعلقة بأعداد القوائم المالية الى المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية".

• هدف المعيار:

من اجل زيادة وتعزيز زيادة ملائمة وموثوقية البيانات المنشورة في القوائم المالية ولزيادة درجة وقابلية مقارنة القوائم المالية لنفس المنشأة من فترة لأخرى والمقارنة بين المنشآت المختلفة لنفس الفترة، جاء المعيار الدولي (8) لتحقيق الاهداف التالية:

1. تحديد الاسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية الواجب اتباعها عند اعداد القوائم المالية.
2. توضيح المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية. بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية.

• نطاق المعيار:

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (8) ثلاث موضوعات رئيسة هي:

1. اسس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية لذلك.
2. المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية.
3. تصحيح اخطاء الفترة السابقة.

• التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار:

- **السياسات المحاسبية Accounting Policies** : هي عبارة عن الاسس المحددة والقواعد والاعراف والاحكام والممارسات التي تتبعها وتطبقها المنشأة في عملية اعداد وعرض القوائم المالية.

- **التغيير في التقدير المحاسبي A Change in Accounting Estimate** : هو عبارة عن تعديل للقيمة المسجلة لأصل او التزام، أو القيمة المستنفذة او المستهلكة لأصل خلال فترة معينة، ويكون هذا التعديل ناتج عن تقييم للوضع الحالي او للمنافع أو للالتزامات المستقبلية المرتبطة بالأصل او الالتزام. وبناء عليه فأن التغيير في التقدير المحاسبي يكون ناتج عن ظهور معلومات جديدة او تطورات لم تكن موجود في السابق. اي ان التغيير في التقدير المحاسبي يختلف عن عملية تصحيح الاخطاء مثال ذلك اعادة تقدير عمر آلة نتيجة

توفر معلومات جديدة عن تلك الآلة لم تكن موجودة في السابق تفيد بأن العمر الانتاجي المتبقي لتلك الآلة يختلف عن المقدر سابقاً.

- **أخطاء الفترات السابقة Prior Period Errors** هو عبارة عن حذف او خطأ حدث في عرض او ادراج بند في القوائم المالية للمنشأة لفترة او فترات سابقة، ويكون هذا الحذف او الخطأ ناتج خطأ او سوء استخدام المعلومات موثوقة وكانت هذه المعلومات متوفرة عندما يتم التصديق على اصدار القوائم المالية لتلك الفترات، ويمكن الحصول عليها واستخدامها في عملية اعداد وعرض القوائم المالية. تتضمن اخطأ الفترات السابقة كل من الالخطاء الحسابية والالخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية، واغفال او سوء تفسير بعض الحقائق والاحتيايل.

- **الحذف الجوهرى أو العرض الخاطى لبند ما:** يكون الحذف او العرض الخاطى لبند معينة جوهرى اذا كان حجم هذه البنود او طبيعتها سواء كانت مستقلة او عند اضافتها لبند اخرى ذات تأثير على القرار الاقصادى لمستخدمى المعلومات المحاسبية.

- **التطبيق بأثر رجعى:** ويعنى تطبيق سياسة جديدة لعمليات واحداث وظروف كما لو كانت هذه السياسة مطبقة سابقاً.

- **اعادة العرض بأثر رجعى:** هو تصحيح لعملية الاعتراف والقياس والعرض المبالغ تشكل عناصر القوائم المالية، وبعث يۇدى ذلك الى تصحيح اخطاء الفترة السابقة، وكأن الخطأ لم يحدث ابداً.

- **التطبيق بأثر مستقبلى للتغيير فى السياسة المحاسبية والتغيير فى التقدير المحاسبى:** يتم تطبيق التغيير فى السياسة المحاسبية والاعتراف بأثر التغيير فى التقديرات المحاسبية على النحو الآتى:

أ- يتم تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والاحداث والظروف الاخرى التى تحدث بعد التاريخ الذى تم فيه تغيير السياسة، أى بأثر مستقبلى. بمعنى اذا حدث تغيير فى اسس الاعتراف بالإيراد فيتم تطبيق هذا التغيير على الاحداث والعمليات التى تحدث بعد تاريخ التغيير .

ب- يتم الاعتراف بأثر التغيير في التقدير المحاسبي على الفترة الحالية والفترات اللاحقة لعملية التغيير. ففي حالة تغير العمر الانتاجي المتبقي لأصل غير متداول فيتم الاعتراف بأثر هذا التغيير على السنة الحالية والسنوات اللاحقة

• **متطلبات المعيار:**

اولا اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية : Selection and Application of Accounting policies

1. يتم اختيار السياسات المحاسبية الملائمة من خلال تطبيق المعيار او تفسير ملائم للمعاملات او الاحداث مع الاخذ بعين الاعتبار اية ارشادات ذات علاقة تصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2. عند عدم وجود معيار او تفسير ينطبق بشكل محدد على حدث أو عملية معينة، تستخدم الادارة اجتهادها في تطوير وتطبيق السياسة المحاسبية التي تؤدي الى معلومات تتصف بما يلي:

أ. ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة
ب. موثوقة بحيث تكون القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، وتعكس الجوهر الاقتصادي للمقاولات وليس فقط الشكل القانوني، وتكون محايدة اي تخلو من التحيز، وحكيمة

3. عند استخدام الادارة لاجتهادها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية معينة الفقرة (2) اعلاه عليها مراعاة تطبيق المصادر التالية بترتيب تنازلي وتأخذها بعين الاعتبار :

أ. المتطلبات والارشادات الواردة في المعايير والتفسيرات التي تعالج مواضيع مشابهة وذات علاقة.

ب. التعريفات وشروط الاعتراف وأسس القياس المتعلقة بالأصول والالتزامات والدخل والمصاريف الواردة في الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB).

ث. كما يمكن للإدارة الاخذ بعين الاعتبار الاصدارات الحديثة للهيئات الاخرى الواضحة للمعايير التي تستخدم اطار مفاهيمي مماثل لاطار المعايير المحاسبية الدولية وغيرها من

الأطر المحاسبية والاستعانة بالممارسة السائدة والمقبولة في الصناعة التي تعمل بها المنشأة وبما لا يتعارض ذلك مع المصادر المذكورة سابقاً (أ و ب).

- الاتساق في السياسات المحاسبية: Consistency in Accounting policies

يعني الاتساق الثبات في استخدام نفس السياسات المحاسبية للعمليات والاحداث والظروف المتشابهة من فترة لأخرى، مما يجعل القوائم المالية لنفس المنشأة قابلة للمقارنة من فترة لأخرى، يوجب المعيار على المنشأة اختيار وتطبيق سياساتها المحاسبية بشكل يلائم المعاملات والاحداث، ما لم يحدد او يسمح معيار او تفسير معين بتصنيف البنود التي قد يكون اختلاف السياسات مناسباً لها.

- التغييرات في السياسات المحاسبية: Chages in Accounting policies

يجب على المنشأة استخدام نفس السياسات المحاسبية عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، وذلك لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تحليل الاتجاه والتغيير في ربحية المنشأة ومركزها المالي والتدفقات النقدية لديها والذي يحدث عبر الفترات الزمنية المتعاقبة. وبالتالي فإن الحالات التي يسمح فيها المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) للمنشآت بتغيير سياسة محاسبية معينة محدودة وتتمثل في الحالات التالية:

إذا تطلب معيار او تفسير معين هذا التغيير، او اذا تطلب قانون تشريع محلي هذا التغيير، او اذا أدى هذا التغيير الزيادة موثوقية وملائمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية للمنشأة، بالتالي عزز من اظهار المعلومات المتعلقة الماسية بميزانية المنشأة ونتيجة اعمالها وتدفقاتها النقدية. ولا يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) التغييرات التالية كتغييرات في السياسة المحاسبية

- تطبيق سياسة محاسبية على نوع جديد من المعاملات او العمليات والتي لم تحدث لدى المنشأة في السابق.

- تطبيق سياسة محاسبية جديدة على معاملات او عمليات لم تحدث لدى المنشأة في السابق او انها كانت غير مهمة نسبياً. ومن الأمثلة على ما سبق قيام المنشأة لأول مرة بتطبيق سياسة اعادة التقييم على الاصول غير المتداولة لديها وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي

رقم (16) الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث لا يعد هذا تغييراً في السياسة المحاسبية لدى المنشأة.

- تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية
- يجب على المنشأة المحاسبة عن التغيير في السياسة المحاسبية الناتج عن تطبيق الأولي لمعيار او تفسير معين بموجب الاحكام الانتقالية المحددة ان وجدت في ذلك المعيار او التفسير.
- عندما تقوم المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية عند التطبيق الأولي لمعيار او تفسير معين لا يحتوي احكاماً محددة تنطبق على ذلك التغيير، أو تقوم بتغيير السياسة المحاسبية بشكل طوعي (إختياري) ، يجب عليها تطبيق التغيير بأثر رجعي.

• التغيير في السياسات المحاسبية الناجمة عن تبني معيار محاسبي دولي

عندما يتم التغيير في السياسة المحاسبية بناء على متطلبات معيار محاسبي جديد، فيجب المحاسبة عن هذا التغيير وفقاً للأحكام الانتقالية المحددة في ذلك المعيار. وعادة ما تقتضي الاحكام الانتقالية اعادة عرض المعلومات المقارنة عند تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة الا اذا كان ذلك غير عملي، وعندما لا يتم اعادة عرض المعلومات المقارنة لفترة سابقة معينة، يتم عندها تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بتعديل الارصدة الافتتاحية للموجودات والمطلوبات في الفترة اللاحقة، مع تعديل مقابل لها للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة، أي يتم تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة على الأرصدة الدفترية للموجودات والمطلوبات في بداية او اقرب مدة يمكن تطبيقها وبالمقابل اجراء تعديلات على الارصدة الافتتاحية للبنود المتعلقة بها ضمن حقوق المساهمين. وإذا كان من العملي اعادة عرض المعلومات المقارنة فإن الأثر المتراكم للتغيير في السياسة المحاسبية كما في أول فترة مقارنة معروضة سيتم التقرير عنها كتعديل الرصيد الارباح المدورة أول المدة لتلك الفترة. وفي حالة غياب أي احكام انتقالية في المعيار، يتم تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بموجب المتطلبات الواردة في المعيار المحاسبة رقم (8) والمتعلقة بتغييرات الاختيارية في السياسات المحاسبية.

عدم قابلية التطبيق:

عندما يكون من الصعب أو من غير العملي تحديد الأثر التراكمي في بداية الفترة الحالية لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على كافة الفترات السابقة، يتم تعديل المعلومات المقارنة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر مستقبلي من بداية أول فترة قابلة للتطبيق.

يعد تطبيق المتطلب غير ممكن عندما لا تستطيع المنشأة تطبيق بعد بذل كل جهد معقول للقيام بذلك، وبالنسبة لفترة سابقة محددة، يعتبر من غير الممكن تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي التصويب خطأ معين اذا:

- تطلب التطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي افتراضات حول ما كانت ستكون عليه نية الإدارة في تلك الفترة.
- اقتضى التطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي تقديرات هامه للمبالغ وكان من الصعب التمييز الموضوعي بين المعلومات السابقة والمعلومات المتعلقة بتلك التقديرات والتي.
- توفر ادلة على الظروف التي كانت قائمة في التاريخ التي ينبغي فيها الاعتراف بتلك المبالغ أو فليساها أو الإفصاح عنها.
- كان من الممكن أن تكون متوفرة عندما تم التصريح بإصدار القوائم المالية لتلك الفترة السابقة.

متطلبات الإفصاح عن التغييرات في السياسة المحاسبية عند حدوث تغيير في السياسة المحاسبية

ويكون سبب هذا التغيير هو:

أ. صدور معيار محاسبي جديد او تفسيرات جديدة، فيجب في هذه الحالة الإفصاح عما يلي:

1- عنوان المعيار او التفسير الذي ادى الى التغيير في السياسة المحاسبية، وطبيعة التغيير في السياسة المحاسبية. ووصف للأحكام الانتقالية، بما في ذلك الاحكام التي يمكن أن تؤثر على الفترة المستقبلية.

2- مقدار المبالغ التي سيتم تعديلها للفترة الحالية والفترات السابقة نتيجة التغيير في السياسة المحاسبية، عندما يكون ذلك ممكناً.

3- مقدار التعديلات نتيجة التغيير في السياسة المحاسبية التي تخص الفترات السابقة للفترات التي تغطيها القوائم المالية عندما يكون ذلك ممكناً.

4- اذا كان من غير العملي تطبيق اثر التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، يتوجب على المنشأة في هذه الحالة الافصاح عن كيفية تطبيق اثر التغيير في السياسة المحاسبية.

ب. في حالة قيام المنشأة بتغيير سياسة محاسبية معينة بشكل اختياري، يتوجب في هذه الحالة الافصاح عما يلي:

1. طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
2. الأسباب التي تبرر ان تبني تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة سيوفر معلومات أكثر ملائمة وموثوقية.
3. مقدار المبالغ التي سيتم تعديلها للفترة الحالية والفترات السابقة نتيجة التغيير في السياسة المحاسبية، عندما يكون ذلك ممكناً.
4. مقدار التعديلات نتيجة التغيير في السياسة المحاسبية التي تخص الفترات السابقة للفترات التي تغطيها القوائم المالية عندما يكون ذلك ممكناً.
5. اذا كان من غير العملي تطبيق اثر التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، يتوجب على المنشأة في هذه الحالة الافصاح عن كيفية تطبيق أثر التغيير في السياسة المحاسبية.

ثانياً. التغيير في التقديرات المحاسبية **Change in Accounting Estimates**

تتطلب عملية اعداد القوائم المالية الاستخدام المتكرر للتقديرات للعديد من البنود مثل:

- الاعمار الانتاجية للموجودات القابلة للاندثار، أو نمط الاندثار المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في تلك الموجودات.
- تقادم المخزون.
- قيمة الخردة أو النفاية للموجودات الملموسة طويلة الأجل.

- الديون المشكوك في تحصيلها
- التزامات الضمانات
- تكاليف التقاعد.
- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سوق نشط

وعلى الرغم من أن اعداد القوائم المالية يتطلب استخدام تقديرات معقولة، الا ان هذه التقديرات من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لا تضعف أو تقوض موثوقية تلك القوائم والاعتماد عليها. ومع مرور الوقت فإن التقديرات لتلك البنود وما شابهها معرضة للتغيير بدرجة كبيرة عند الحصول على معلومات وحقائق جديدة، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الاعتراف بأثر التغيير في التقدير المحاسبي بأثر مستقبلي من خلال تضمينه في الربح أو الخسارة في:

- أ- فترة التغيير في التقديرات، اذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط مثل التغيير في تقديرات الديون المشكوك في تحصيلها.
- ب- فترة التغيير والفترات المستقبلية اذا كان التغيير يؤثر على كل منهما، مثل التغيير في تقدير العمر الانتاجي للموجودات الثابتة والتي ستؤثر بدورها على مصروف الاندثار للسنة الحالية وللسنوات القادمة حتى انتهاء عمر الموجود.

وعندما يؤدي التغيير في التقدير المحاسبي إلى نشو تغييرات في الموجودات والمطلوبات أو إلى الحد الذي يرتبط فيه ببند من حقوق الملكية، يتم الاعتراف به من خلال تعديل القيمة الدفترية (المسجلة) للموجود او المطلوب او بند حقوق الملكية ذو العلاقة خلال فترة التغيير. ومن الأمثلة على ذلك وجود تدني اي انخفاض في مؤقت في قيمة الموجودات الثابتة والتي سيؤثر على القيمة القابلة للاسترداد للموجود فإن ذلك لا يعتبر تغيير في التقديرات المحاسبية، حيث سيتم الاعتراف بخسارة التدني للفترة الحالية وتعديل القيمة الدفترية المسجلة للموجود بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (16).

مثال: التغيير في التقديرات المحاسبية

في 2000/1/1 ، تم شراء آلة بمبلغ 22,000 دينار وقد قدر عمرها الانتاجي عند الشراء (10) سنوات، كما قدرة القيمة المتبقية في نهاية العمر الانتاجي بمبلغ 2000 دينار وقررت الشركة استخدام طريق القسط الثابت في الاندثار.

في 2005/1/1، ونظراً لنشوء معلومات جديدة تتعلق بالآلة لم تكن متوفرة سابقاً قدر بأن الآلة مستخدمة لمدة (10) سنوات أخرى اعتباراً من 2005/1/1 كما اعيد تقدير القيمة المتبقية لتصبح القيمة الجديدة المقدرة 4000 دينار.

المطلوب/ بيان أثر التغيير في التقديرات الخاصة بالآلة اعلاه على القوائم للعام 2005 والاعوام التي تليها.

الحل:

كنتيجة لهذا التغيير، فإن الفترة الحالية (عام 2005) والفترات المستقبلية ما بعد عام 2005 حتى انتهاء عمر الموجود ستتأثر بالتغيير في التقديرات السابقة في عمر الأصل والقيمة المتبقية.

وبناء على هذه التغييرات فإن قسط الاندثار السنوي على مدار العمر المتبقي للموجود سيتم احتسابه كما يلي:

$$\text{مصرف الاندثار الجديد} = \frac{\text{القيمة الدفترية للموجود} - \text{القيمة المتبقية المعاد تقديرها}}{\text{العمر المتبقي للموجود}}$$

العمر المتبقي للموجود

$$= \frac{12000 - 4000}{800} \text{ دينار}$$

10

اي ان مصرف الاندثار انخفض من 2000 دينار سنوياً الى 800 دينار سنوياً، مما سيزيد صافي الربح لدى المنشأة بمبلغ 1200 دينار حتى انتهاء عمر الأصل.

ملاحظة:

بلغت القيمة الدفترية للموجود عند التغيير في التقدير عمر الموجود والقيمة المتبقية 12000 دينار وتمثل التكلفة - مجموع الاندثار) أي (22000-10000) دينار حيث كان مصروف الاندثار السنوي قبل التغيير 2000 دينار (2200 - 10/2000 وبالتالي فإن رصيد مجمع الاندثار يبلغ للسنوات الخمس الأولى 10000 دينار.

متطلبات الإفصاح عن التغيير في التقدير:

1. يجب أن تفصح المنشأة عن طبيعة وحجم التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير الفترة الحالية أو يتوقع ان يكون له تأثير في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون من غير العملي تقدير ذلك الأثر.
2. اذا لم يتم الإفصاح عن حجم الأثر في الفترات المستقبلية لان تقديره غير عملي، تقوم المنشأة بالإفصاح عن تلك الحقيقة.

ثالثاً. تصحيح الأخطاء : Correction of Errors

بالرغم من أن توفر نظام جيد للرقابة الداخلية وبذل العناية المهنية اللازمة سيؤدي الى تخفيض عدد الأخطاء المرتكبة، الا أن ذلك لا يمنع بالضرورة من خلو القوائم المالية من الأخطاء من هنا جاءت أهمية وجود معيار محدد أو اسلوب معالجة موحد لتصحيح تلك الأخطاء.

ويعرف معيار المحاسبة الدولي رقم (8) اخطاء الفترات السابقة بأنها حذف بند من بنود القوائم المالية أو ادرجه بشكل خاطئ في القوائم المالية لفترة أو لعدة فترات سابقة، نتيجة عدم استخدام أو الخطأ في استخدام معلومات صحيحة متوفرة وموثوقة والتي كانت متوفرة عند التصريح بأصدار القوائم المالية، ويمكن الحصول عليها واخذها بعين الاعتبار عند اعداد القوائم المالية ومن امثلة هذه الأخطاء الحسابية، واطء في تطبيق السياسات المحاسبية، واغفال الحقائق أو تفسيرها بشكل خاطئ، والاحتيايل).

الفرق بين الاخطاء والتغيرات في التقديرات المحاسبية:

تمثل التقديرات المحاسبية تحديد ارقام تقريبية ومقدرة والتي تحتاج الى مراجعة عند توفر معلومات اضافية، فمثلاً الاعتراف بالارباح أو الخسائر الناتجة عن تحقق الالتزامات الطارئة والتي لم يتم تقديرها بشكل موثوق، تعتبر فروقات ناتجة عن التقديرات المحاسبية ولا يمثل ذلك تصحيح اخطاء، لكن اذا كان مبلغ الالتزامات الطارئة قد تم احتسابه بشكل خاطئ من المعلومات المتوفرة عند اعداد القوائم المالية فأن هناك خطأ احتساب.

وتتطلب المعالجة المحاسبية لتصحيح اخطاء فترات سابقة وفق المعيار المحاسبي رقم (8) مايلى (اذا كان ذلك عملياً)

اعادة عرض المبالغ المقارنة للفترة (الفترات السابقة المعروضة التي حدث فيه الخطأ. عب اذا حدث الخطأ قبل اقدم فترة سابقة معروضة، يتم اعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية لاقدم فترة سابقة معروضة. واذا كان من غير العملي تحديد تأثير الخطأ في فترة معينة على المعلومات المقارنة الواحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة يتم اعادة الارصدة الافتتاحية للموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية التي يكون فيها العرض بأثر رجعي أمراً ممكناً والتي يمكن أن تكون الفترة الحالية).

وإذا كان من غير العملي تحديد الأثر التراكمي في بداية الفترة الحالية لخطأ معين على كافة الفترات السابقة يتم حينها اعادة عرض المعلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر مستقبلي من اول تاريخ عملي.

متطلبات الافصاح عن الخطاء الفترات السابقة:

1. ما هية الخطأ في الفترة السابقة.
2. الافصاح عن مبلغ تصحيح الاخطاء لكافة الفترات السابقة المعروضة لكل بند معروض ومتأثر في القوائم المالية، وحصه الأسهم من الأرباح الاساسية والمخفضة.
3. مقدار تصحيح الخطأ في بداية أول فترة سابقة معروضة.
4. بيان اسباب ان اعادة العرض بأثر رجعي غير عملي لفترة سابقة معينة.

ومن غير الضروري تكرار هذه الإفصاحات في القوائم المالية للفترات اللاحقة.

رابعاً . معيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية Interim Financial Reporting

المقدمة:

تشكل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتعتبر التقارير المالية السنوية المدققة هي الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية، إلا أن للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المنشأة تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة واحدة. ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية أهميتها والتي تبقى مستخدم المعلومات المحاسبية على اطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري.

هدف المعيار

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (34) الى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساهم في تعزيز استخدام مستخدمي المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة.

نطاق المعيار

لا يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (34) المنشآت التي يتوجب عليها نشر التقارير المالية المرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير، أو الفترة التي يجب نشر هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية. وبهذا الخصوص يتضمن المعيار مايلي:

أ- يشجع هذا المعيار المنشآت التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تنسجم مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار، وبشكل خاص يشجع المعيار هذه المنشآت على ما يلي:

- تقديم تقارير مالية مرحلية تغطي النصف الأول من سنتها المالية على الأقل.
- أن تنشر هذه التقارير خلال فترة لا تزيد عن 60 يوماً من نهاية الفترة المالية المرحلية
- ب- تلتزم المنشأة بمتطلبات هذا المعيار إذا تم الطلب من المنشأة بموجب تشريع محلي أو إذا اختارت نشر تقارير مالية مرحلية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولي، وعندها يجب أن تلتزم المنشأة بكافة متطلبات هذا المعيار.
- ح- في حالة عدم قيام المنشأة بنشر تقارير مالية مرحلية أو تقديمها لتقارير مالية مرحلية لا تمثل المعيار المحاسبة الدولي رقم (34) فإن ذلك لا يمنع من إمتثالها لمعايير الإبلاغ المالي الدولي عند إعدادها التقارير المالية السنوية الممتثلة لهذه المعايير.

التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار

الفترة المرحلية Interim Period : هي الفترة التي تعد عنها التقارير المالية وتغطي فترة أقل من سنة مالية كاملة.

التقرير المالي المرحلي Interim Financial Repor هو التقرير المالي الذي يحتوي أما على مجموعة كاملة من البيانات المالية كما هو موصوف في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية أو على مجموعة من القوائم المالية المختصرة كما هو مبين في هذا المعيار

متطلبات المعيار

أولاً: شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية Content of an Interim Financial Report

- أ- أصدرت المنشأة مجموعة كاملة من القوائم المالية A Complete Set of Financial Statments في التقرير المرحلي (الميزانية، بيان الدخل بيان التغيرات في حقوق الملكية بيان التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية) عندما يجب أن تمثل تلك القوائم المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم(1).
- ب- إذا إختارت المنشأة إعداد قوائم مالية مختصرة، فإن التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى ما يلي:

- قائمة مركز مالي مختصرة .
 - قائمة دخل شامل مختصرة .
 - قائمة التغير في حقوق الملكية مختصرة .
 - قائمة تدفقات مالية مختصر .
 - ملاحظات تفسيرية مختارة
- ج- إذا نشرت المنشأة تقارير مالية مرحلية مختصرة، يجب أن تتضمن تلك التقارير كحد أدنى العناوين أو المجاميع الفرعية الواردة في آخر قوائم مالية سنوية والملاحظات التفسيرية كما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (34)
- خ- يجب عرض حصة السهم الأساسية من الأرباح في صلب (متن) بيان الدخل وحصة السهم المخفضة
- د- إذا تم إعداد القوائم المالية السنوية للمنشأة على أساس قوائم موحدة، يجب عندها إعداد التقرير المالي المرحلي وفق نفس الأساس .

ثانياً. الايضاحات التفسيرية المختارة: Selected Explanatory Notes

- أ. إن الملاحظات التفسيرية المطلوبة قد صممت لتقديم معلومات تفسيرية حول الاحداث والعمليات الهامة التي تساعد في فهم التغييرات في نتائج اعمال المنشأة ومركزها المالي منذ آخر قوائم بيانات مالية سنوية، ولا يجيز هذا المعيار تكرار الافصاحات الواردة في التقارير المالية السنوية ضمن التقارير المالية المرحلية.
- ب. يورد المعيار الحد الأدنى للمعلومات الواجب ادراجها ضمن ايضاحات التقرير المالي المرحلي المؤقت (المرحلي) وفق الفقرة 16 من المعيار والتي تتضمن:
- عبارة تفيد بإتباع نفس السياسة المحاسبية الواردة أحدث تقرير مالي سنوي سابق، واي تغييرات في السياسة المحاسبية ان وجدت.
 - تعليقات تفسيرية تبين العمليات التشغيلية الموسومية أو الدورية المتعلقة بالفترة المرحلية.
 - البنود غير الاعتيادية من حيث طبيعتها، أو عدد مرات حدوثها.
 - طبيعة وقيمة التغيير في التقديرات في القوائم السابقة المنشورة (سواء سنوية أو مرحلية).
 - اصدارات أو اعادة شراء وتسديد ادوات حقوق ملكية الأسهم) او ادوات الدين.

- توزيعات الارباح المدفوعة للسهم الواحد أو الاجمالية، ولكل من الاسهم العادية والاسهم الأخرى.
 - الاحداث الهامة للفترة اللاحقة للفترة المرحلية والتي تظهر ضمن بيانات الفترة المرحلية الحالية.
 - افصاحات حول قطاعات المنشأة بموجب معيار الابلاغ المالي رقم 8 والقطاعات التشغيلية.
 - التغييرات في هيكل المنشأة متضمنة ادماج الاعمال وإعادة الهيكلة.
 - التغييرات في الالتزامات الطارئة أو الأصول الطارئة منذ تاريخ اخر ميزانية عمومية سنوية.
- كما يجب على المنشأة الافصاح عن المعلومات الأخرى التي تتطلبها معايير الابلاغ المالي الدولية بشكل افرادي ومنها:

- بيع وشراء بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.
- تصحيح اخطاء فترات سابقة.
- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
- تعثر سداد الديون او الاخلال في تنفيذ اتفاقية دين لم يتم تصويبها لاحقا.
- التسويات القضائية.
- تخفيض المخزون الى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس ذلك التخفيض.
- عكس أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.
- الاعتراف بضارة تدني الاصول غير المتداولة الملموسة وغير الملموسة، وارباح استعادة الخسارة في الانخفاض والمعترف بها كخسارة في فترات سابقة.

ثالثاً الافصاح عن الامتثال للمعايير الابلاغ المالي الدولية Disclosure of Compliance with IFRS

إذا امتثل التقرير المالي المرحلي المعيار المحاسبة الدولي رقم (24)، فإنه يجب الافصاح عن تلك الحقيقة، ويجب ان لا يعتبر التقرير المالي المرحلي انه ممثلاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ما لم يمثل لكافة متطلبات هذه المعايير والتفسيرات المتعلقة بها

رابعاً الفترات التي يجب عرضها من خلال القوائم المالية المرحلية

Periods for Which Interim Financial Statements are Required to be Presented

فيما يتعلق بالفترات المالية التي يتطلب تغطيتها بموجب القوائم المالية المرحلية (المؤقتة) فهي كما يلي:

1. قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المالية المرحلية الحالية وقائمة المركز المالي للمقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة .
2. قائمة الدخل الشامل للفترة المالية المرحلية الحالية وقائمة دخل شامل تراكمية للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترات المرحلية نفسها المرحلية والسنة حتى تاريخه السابقة.
3. قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لفترة السنة حتى تاريخه للسنة المالية السابقة .
4. قائمة التدفقات النقدية تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لنفس الفترة للسنة المالية السابقة.
5. إذا كانت أعمال المنشأة موسمية ولم يظهر أثرها في القوائم المرحلية، يشجع المعيار الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بتلك الأعمال لفترة 12 شهر سابقة والبيانات المالية للمقارنة لها، بالإضافة إلى القوائم المالية للفترة المرحلية.

خامساً الأهمية النسبية : Materiality

يجب تقييم أهمية البنود عند اتخاذ القرار المتعلق بكيفية الاعتراف أو قياس أو تصنيف أو الإفصاح عن البنود التي ستظهر في القوائم المالية المرحلية بحيث تتضمن التقارير المرحلية كافة المعلومات ذات الصلة بمركز المنشأة المالي وأدائها خلال تلك الفترة، مع العلم بأن عملية القياس للعديد من البنود الواردة في التقارير المرحلية تعتمد على التقديرات أكثر بشكل كبير من اعتمادها على القوائم المالية السنوية .

سادساً. الإفصاح في القوائم المالية السنوية: Disclosure in Annual Financial Statements

إذا تم تقدير مبلغ وبشكل كبير كان قد ورد في التقرير المالي المرحلي خلال الفترة اللاحقة للتقرير المرحلي ولم يتم نشر تقرير مالي منفصل لتلك الفترة، فيجب الإفصاح عن قيمة وطبيعة ذلك التغيير في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية السنوية.

سابعاً. الاعتراف والقياس Recognition

أ- السياسات المحاسبية

عند إعداد القوائم المالية المرحلية يجب تطبيق نفس السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة في إعداد التقارير المرحلية كما هي مطبقة في البيانات المالية السنوية للمنشأة، وإذا تم تطبيق سياسة محاسبية جديدة في فترة مرحلية معينة، فإنه يجب تطبيق تلك السياسة ويتم إعادة عرض القوائم المرحلية المقارنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8)

ب- القياس

يجب أن تتم عمليات القياس المتعلقة بأعداد القوائم المالية المرحلية على اساس (السنة حتى تاريخه، ويجب أن لا تتأثر نتائج اعمال المنشأة بتكرار اعداد التقارير المالية المرحلية كم يجب مراعاة النقاط التالية في عملية القياس:

- يجب معاملات الإيرادات التي يتم استلامها موسمياً أو بصورة دورية من حين لآخر بطريقة مماثلة عن تلك الواردة في القوائم المالية السنوية، وبالتالي يجب الاعتراف بتلك الإيرادات أو تأجيلها في تاريخ اعداد القوائم المرحلية لنفس الأسس المتبعة عند اعداد القوائم السنوية.
- الدولية الصادرة حديثاً وسارية المفعول خلال فترة القوائم المالية المرحلية ويتم تبنيها عند اعداد القوائم المرحلية، كما يجب تطبيق ذلك في التقارير المالية السنوية.
- يتم الاعتراف بأصول غير الملموسة يجب الاعتراف بمصاريف ضريبة الدخل عند اعداد القوائم المرحلية على اساس افضل تقدير للمتوسط المرجح المعدل ضريبة الدخل السنوية المتوقعة للسنة المالية كاملة.

- يتم تبني معايير الإبلاغ المالي إذا تحققت شروط الاعتراف بها وفق ما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الأصول غير الملموسة.

فعلى سبيل المثال إذا دفعت الشركة مبلغ 30000 دينار حتى نهاية 30/6/2007 كمصاريف بحث، فإن هذا المبلغ يظهر ضمن قائمة الدخل نصف السنوية كمصاريف، وإذا دفعت الشركة خلال الربح الثالث من السنة مبلغ 8000 دينار ولبي هذا المبلغ شروط الاعتراف كأصل غير ملموس فإن قيمة الأصل غير الملموس سيظهر بمبلغ 8000 دينار في ميزانية الربح الثالث كما في 30/9/2007

خامساً الإفصاح عن الوحدات المرتبطة (LAS 24) Related Party Disclosures.

مقدمة:

نظراً لتشعب نطاق العمليات التي قد تقوم بها المنشأة واهتمام اصحاب المصالح بأمر المنشأة ومعرفة كافة ما يتعلق بأعمالها، فإن معرفة المعاملات التي تتم بين المنشأة وبين الاطراف التي لها تأثير هام على قرارات المنشأة المتخذة من قبل اصحاب المصالح لدى المنشأة. كما ان المنشأة تدخل في عمليات شراء أو بيع أو اقراض أو اقتراض مع اطراف ذات العلاقة، دون أن يكون للأطراف الأخرى معرفة بحجم هذه العمليات وبأي شروط تمت وحتى يتم التأكد من شفافية تلك العمليات ونزاهتها وانها تمت على اسس تجارية يتطلب المعيار الإفصاح عن وجود مثل هذه العلاقات بين المنشأة وتلك الاطراف.

هدف المعيار:

وبالتالي فإن الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول امكانية أن يكون مركزها المالي وارباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الاطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات.

نطاق المعيار:

يجب تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (24) في:

أ- تحديد علاقات ومعاملات الاطراف ذات العلاقة.

ب- بيان الارصدة المعلقة بين المنشأة والاطراف ذات العلاقة بها.

ج- بيان الظروف التي يكون فيها الافصاح عن البنود الواردة في (أ) و (ب) مطلوباً.

د- تحديد الافصاحات التي سيتم اجرائها حول تلك البنود.

ولكن في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، لا يوجد معاملات مع اطراف ذات العلاقة او أرصدة مبلغ عنها بين اعضاء المجموعة الموحدة، حيث يتم حذف كافة هذه البنود عند التوحيد من خلال تطبيق الاجراءات المبينه في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

الاستثناءات من التطبيق:

بموجب هذا المعيار، لا تعتبر الاطراف التالية ضمن ذات العلاقة:

أ. شركتان لمجرد أن لهما مدير واحد الا انه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار امكانية ان يكون المدير قادراً على التأثير على سياسات الشركتين في تعاملتهما المتبادلة وتقييم هذا الاحتمال. ويشير هذا النص بالاستخدام المتزايد للمديرين غير التنفيذيين من قبل المنشآت الهامة لتلبية متطلبات وقضايا تحسين الأداء في الشركات من الشائع وجود مدين مشتركين بين المنشآت وغالباً ما يكونوا سياستين متقاعدين او مدنيين او موظفين تنفيذيين بارزين في الشركات وبحيث يمكن لأي منهم العمل في عدة مجالس ادارة خلال فترة التقاعد.

ب. ان الجهات التي تقدم التمويل والاتحادات التجارية والمرافق العامة والدوائر والوكالات الحكومية لا تكون بالضرورة اطرافاً ذات علاقة فقط بسبب تعاملاتها الطبيعية في المنشآت حتى لو كانت تشترك في عمليات اتخاذ القرار أو تؤثر على حرية التصرف.

ج- لا يعتبر العملاء أو الموردون أو أصحاب الامتياز أو الموزعون أو الوكلاء العاملون اطرافاً ذات علاقة بالمنشأة فقط لان المنشأة معتمدة عليهم اقتصادياً.

د- لا يعتبر المشاركون في المشروع المشترك على انهما اطراف ذات علاقة فقط لانهما يسيطرون بشكل مشترك على المشروع المشترك.

التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار:

يعتبر الطرف ذو علاقة Related Party بالمنشأة اذا :

- 1- كان بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال جهة وسيطة واحدة أو أكثر: .
 - يسيطر على المنشأة أو يخضع لسيطرتها أو يخضعان لسيطرة مشتركة (ويشمل هذا الشركات الام والشركات التابعة والشركات الملحقة بالشركات التابعة).
 - او يملك مصالح في المنشأة تمنحه نفوذاً كبيراً، أو لديه سيطرة مشتركة على المنشأة.
- 2- كان عبارة عن شركة زميلة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الزميلة).
- 3- كان عبارة عن مشروع مشترك تكون المنشأة مشاركة فيه اي طرف مشارك في معيار المحاسبة الدولي رقم (31) الحصص في المشاريع المشتركة).
- 4- كان احد موظفي الادارة الرئيسيين في المنشأة أو شركتها الام.
- 5- كان احد افراد العائلة المقربين من الأفراد والمشار اليهم في البند (1) أو (4)
- 6- كان عبارة عن منشأة مسيطر عليها، أو مسيطرة عليها بشكل مشترك او يمارس عليها تأثير هام من قبل اي فرد مشار اليه في البند رقم (4) او (5) أو يملك سلطة تصويت في تلك المنشأة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- 7- كان عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة خلال فترة التعاقد المصلحة موظفي المنشأة أو أي منشأة تعتبر طرفاً ذات علاقة بالمنشأة أي العلاقة بين المنشأة وصندوق التقاعد المتعلق بالعاملين فيها.

المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة Related Party Transaction

نقل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين الاطراف ذات العلاقة، بغض النظر عن كونها مسعرة أو غير مسعرة. افراد العائلة المقربين لفرد معين هم افراد العائلة المقربين الذين يتوقع ان يكون لهم تأثير على ذلك الشخص أو قد يتأثرون به في التعاملات التي تتم مع المنشأة من قبلهم

ومنهم الابناء الشريك المحلي للفرد، ابناء الشريك المحلي للفرد الاشخاص الذين يعلمهم الفرد أو شريكة المحلي.

التعويض Compensation

يتضمن كافة منافع الموظفين كما هي مذكورة في معيار المحاسبة الدولي رقم (19) منافع الموظفين والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (2) المدفوعات على اساس الاسهم). ومنافع الموظفين عبارة عن كافة ما يتم دفعه مقابل الخدمات التي يتم تقديمها للمنشأة، ويشمل كذلك التعويض المدفوع نيابة عن الشركة الام للمنشأة فيما يتعلق بتلك المنشأة.

السيطرة Control سلطة ادارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة الحصول على منافع نشاطاتها.

السيطرة المشتركة Joint Control : اتفاق تعاقدي على اقتسام السيطرة.

التأثير الهام Significant Influence هي صلاحية وسلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمنشأة ما لكنها ليست سيطرة أو تحكم عن تلك السياسات.

موظفو الادارة الرئيسون Key Management Personnel: الاشخاص الذين يمتلكون الصلاحيات ويتحملون المسؤولية فيما يخص التخطيط الانشطة المنشأة وإدارتها ومراقبتها بصورة مباشرة بما في ذلك أي مدير (سواء تنفيذي او غير ذلك).

متطلبات المعيار الرئيسية

1. تفسير وتوضيح التعريفات

أ- المشاريع المشتركة: يوضح المعيار بأن طرفي المشروع المشترك لا يرتبطان ببعضهما البعض فقط من خلال علاقتهما التعاقدية، ويكون المشروع المشترك طرف ذو علاقة بالنسبة لكل مشارك في المشروع حسب التعريف ولكن إذا كان عقد المشروع المشترك هو العلاقة الوحيدة بين المشاركين في المشروع المشترك، فهو لا يجعلهما مرتبطان ببعضهما البعض.

ب- تعويض موظفي الادارة الرئيسيين يشير المعيار إلى أن مكافآت الإدارة مشمولة بالإفصاحات المطلوبة، كأطراف ذات علاقة.

متطلبات الإفصاح

يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي:

1. العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة

أ- العلاقات بين الشركات الأم والشركات التابعة بغض النظر عما إذا كان يوجد أي معاملات بينهما.

ب- باسم الشركة الأم للمنشأة، وإذا كان مختلفا الطرف النهائي المسيطر، وإذا لم تكن الشركة الام للمنشأة ولا الطرف المسيطر النهائي بعد بيانات مالية متوفرة للاستخدام العام، يجب الإفصاح أيضا عن اسم ثاني شركة (أم) تقوم بذلك.

2. يجب على المنشأة الإفصاح عن إجمالي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين " لكل من الفئات التالية :

- منافع الموظفين قصيرة الأجل.

- منافع ما بعد الخدمة

- المنافع طويلة الأجل الأخرى

- منافع إنهاء الخدمة

- الدفعات على اسس الاسهم

3. في حال وجود معاملات بين الاطراف ذات العلاقة، يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع الطرف ذو العلاقة إلى جانب المعلومات حول المعلومات والأرصدة الضرورية لفهم التأثير المحتمل للعلاقة بين تلك الأطراف على القوائم المالية، وكحد أدنى، يجب أن يشمل الإفصاح ما يلي :

- مبلغ تلك العمليات.

مبلغ الأرصدة القائمة (المعلقة)، يجب أن يشمل الإفصاح ما يلي:

- ما هي بنود وشروطها.
- معلومات فيما إذا كانت مضمنة أو غير مضمونة .
- طبيعة عوض التسوية.
- معلومات حول تفصيل الضمانات المقدمة أو المستلمة.
- مخصصات الديون المشكوك فيها المعترف بها على أنها مصاريف .

4. يتطلب المعيار تقديم الإفصاحات الواردة في الفقرة (3) السابقة بشكل منفصل لكل فئة من

فئات الاطراف ذات العلاقة التالية:

- الشركة القابضة الأم.
 - المنشآت التي تسيطر سيطرة مشتركة أو لها تأثير هام على المنشأة.
 - الشركات التابعة.
 - الشركات الزميلة.
 - المشاريع المشتركة التي تكون المنشأة مشاركة فيها.
 - موظفو الادارة الرئيسون في المنشأة أو شركتها الأم.
 - الاطراف الأخرى ذات علاقة.
5. يسمح المعيار افصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل أجمالي إلا عندما يكون الإفصاح المنفصلة ضروريا لفهم آثار معاملات الأطراف ذات العلاقة على القوائم المالية للمنشأة.

المخصصات والموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة (IAS37)

Provisions Contingent Liabilities and Contingent Assts

يعتبر مفهوم الحيطة والحذر من المفاهيم الرئيسية التي تتطلبها الخصائص النوعية لاعداد وعرض البيانات المالية وفق منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية، اذ يؤدي تطبيق هذا المفهوم إلى تعزيز موثوقية القوائم المالية وبالتالي زيادة الثقة في هذه القوائم، وعدم المبالغة في اظهار صافي الربح فقد تتكبد الوحدة الاقتصادية خسائر أو مصاريف سيتم دفعها مستقبلاً بناء على احداث معينة ستقع في المستقبل، ولكن هذه المبالغ التي من المحتمل تكبدها ناتجة عن احداث تتعلق بالفترة المالية الحالية مما يستلزم في بعض الحالات اقتطاع مخصص لها من أرباح الفترة الحالية. وقد جاء هذا المعيار ليوضح متى يتم الاعتراف بالمخصصات ومتى يتم الافصاح عنها فقط.

هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (37) إلى تحديد مقياس الاعتراف وأسس الاعتراف المناسبة على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة وضمان تطبيقها، وكذلك يهدف الى تنظيم وتحديد متطلبات الافصاح عن معلومات كافية في إيضاحات البيانات المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها وقيمتها.

نطاق المعيار:

تنطبق متطلبات هذا المعيار على الاعتراف بكافة المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة وقياسها باستثناء تلك الناجمة من العقود التنفيذية أي ذات الشروط المحددة الواضحة، باستثناء العقود المثقلة بالالتزامات وتلك التي تغطيها معايير أخرى مثال ذلك عقود الانشاء 11 IAS، ومعيار ضرائب الدخل IAS 12، وغيرها.

التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار:

المخصص A provision : هو مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين.

المطلوبات A Liability هو التزام حالي ناتج عن حدث سابق ويتوقع أن ينجم عن تسديدها تدفق صادر للمنافع الاقتصادية من الوحدة الاقتصادية للغير .

الالتزام القانوني A Legal Obligation هو التزام مأخوذ من خلال عقد، أو تشريع، أو تطبيق لاحكام قانون.

المطلوبات المحتملة A Contingent Liability ويتكون من

1. التزام محتمل يمكن أن ينجم من احداث سابقة وسيأكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر ليس ضمن السيطرة الكاملة للوحدة الاقتصادية.
2. التزام حالي ينشأ من احداث سابقة ولا يتم الاعتراف به بسبب ما يلي:
 - من غير المحتمل أن يتطلب تدفق صادر للموارد لتسديد الالتزام.
 - لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية.

الموجود المحتملة A Contingent Asset: هو اصل محتمل يمكن أن ينشأ من احداث سابقة، وسيأكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد ليس ضمن السيطرة الكاملة للوحدة الاقتصادية.

الفصل الثالث معايير المحاسبة الدولية

تطبيق المعايير المحاسبية في المصارف وشركات التأمين

عولمة المصارف والصعوبات التطبيقية

من المعلوم أن العمل المصرفي يتسم بأنه لا يعمل فقط داخل بالبلد الواحد بل ان اكثر اعماله قد تكون مع مصارف اخرى داخل او خارج البلد ، بل تتعامل مع مؤسسات عالمية ومؤسسات تتعامل مع معايير دولية واسس وقواعد عامة متفق عليها تصدرها لجان مهنية متخصصة وبالتالي فان عملية المحاسبة واعداد القوائم والتوثيق والمعالجة تستوجب الالتزام بالمعايير المحاسبية للإبلاغ المالي ، وتعد العولمة من الاسباب والظواهر التي تقف وراء ظهور المعايير واهمية ان تطور المصارف تنظيماتها وسياساتها وادواتها وفق متطلبات تطبيق العولمة مع اخذ

بنظر الاعتبار خصوصية المعايير المحلية وتوافقها مع المعايير الدولية. ولكن تطبيق العولمة في القطاع المصرفي حتما سيواجه تحديات كثيرة اثناء تطبيقها وخصوصا المصارف الاسلامية ولغرض معرفة تأثير العولمة في النشاط المصرفي لا بد ان نعرف ما هي العولمة ومجالات تطبيقها. تعريف العولمة (Globalization) بانها ظاهرة عالمية تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات المالية، والتجارية، والاقتصادية وغيرها، كما تساهم العولمة في الربط بين القطاعات المحلية والعالمية من خلال تعزيز انتقال الخدمات ، والسلع، ورؤوس الأموال ، كما تُعرّف العولمة بأنها عملية تطبقها المنظمات، والشركات والمؤسسات بهدف تحقيق نفوذ دولية ، أو توسيع عملها ليتحول من محليّ إلى عالمي. من التعريفات الأخرى للعولمة أنها دعم القطاع التجاريّ ضمن كافة أنحاء العالم؛ تعد ظاهرة العولمة من الظواهر التي ارتبطت بتأثيرات اقتصادية، وسياسية قد تكون ذات مؤثرات إيجابية أو سلبية ، وانتشر مفهوم العولمة على كل الأصعدة بل اصبحت كل منظمات الاعمال المحلية تستجيب للمتغيرات الدولية وتتعامل مع مفاهيم ومعايير الادارة الدولية، أصبحت ظاهرة (العولمة) أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص، فإنها مصرفياً قد اتخذت أبعاداً ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقه ، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات واسعة ممتدة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب وتدعيم الثقة بجوانبها. ومن أكثر الانشطة استجابة وتأثير هو القطاع المصرفي ، وبهذا ظهر ما يسمى بعولمة المصارف.

مفهوم العولمة المصرفية

إن العولمة المصرفية ترتبط بالنشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقه وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة والعولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية ، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وبأبعاده المختلفة وبما يجعله يخضع للتراجع ، فالعولمة اتجه مصيري في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة ، في شكل اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو في كافة أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه زيادة

ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز وحمائتها بشكل دائم ومستمر ، ومن المتغيرات المصرفية العالمية كذلك التي عكستها العولمة على أداء أنشطة البنوك هو ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلاباً واضحاً في عالم البنوك. إلا أن العولمة المصارف قد جعلت من الرؤيا المستقبلية بعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية ، عالم من الأنشطة المصارف ذات التشابكات المتداخلة على مستوى الكرة الأرضية ، وهو عالم لازال في طور التكوين ، ولقد اتخذ البعد الكوني المتزايد للعولمة المصارف جوانب جديدة من النشاط المصرفي ، ومن التواجد الانتشاري للوحدات المصارف على مستوى كافة دول العالم وفي الوقت ذاته تضخيم وتكبير للكيانات المصارف وتعميق لمستويات التفاعل و الإعتيادية المتبادلة بين الكيانات المصارف ببعضها البعض ، وبين الوحدات والأقسام المختلفة داخل الكيان المصرفي الواحد ، وقد أستلزم ذلك إحداث تطوير وتحسين كبير في سهولة وسرعة ودقة حركة التدفقات المالية والمعلومات وإتاحة الخدمات المصارف على مدار الساعة وعلى النطاق الدولي الكوني ، والذي قد أصبح ممثلاً لجوهر العولمة المصارف ، فرأس المال الدولي ليس له جنسية ، وبالتالي ليس له وطن ، فالعالم كله هو وطنه وساحة تواجده ونطاق عمله ، فالنظرة الدقيقة الواعية للخدمات المصارف سواء كانت المتصلة بالودائع ، أو القروض أو الأسهم أو بالسندات باعتبارها خدمات بسيطة معتادة أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة تدفع البنوك والمصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الإكتتاب والخصم من جانب والتعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر على أتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية ، واستحالة تجاهل هذه الموارد ، والنقاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة مستثمرة موظفة توظيفاً جيداً وفاعلاً . . . تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعدية الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة ، ومن حيث حجم الأصول ، ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها واليها ، والتي معها أصبحت

تحتاج إلى وجود بنك كوني يتيح لها خدماته المصارف حيث ترغب وحيث تود أن تكون ، خاصة وأن العلاقة ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها أن يكون نشاطها ومعاملاتها المصارف.

أهداف العولمة المصارف

تحقق العولمة المصارف للبنوك العديد من الأهداف التي من بينها ما يلي :

الهدف الأول : أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته

الهدف الثاني : أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته.

الهدف الثالث : أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها

وإذا كانت الأهداف الثلاثة السابقة هي في حقيقتها أهداف عامة لكل البنوك فأنها تكتسب وضعا خاصا في عملية العولمة ، وضعا تفرضه طبيعة النطاق ومجال الحركة واعتبارات التواجد والاستمرار ، فإذا كانت التغييرات في العلاقات الاقتصادية هي بطبيعتها دالة ورد فعل للتغييرات التي تمت في النمط والنطاق الاقتصادي للإنتاج فأن البنوك بشكل أو بآخر أحد أقطاب هذا التغيير ، بل وصانع أصيل في حركته

كيف تتم العولمة المصارف

1- اعداد وتصميم استراتيجية البنك للعولمة المصارف أجازتها واعتمادها وتعميمها على كافة العاملين بالبنك ، وزرع العقيدة الاستراتيجية داخل كل منهم والقضاء على كافة أشكال المقاومة الذاتية داخلهم نحو التطوير من اجل العولمة ، ويتم ذلك بتأكيد الأمان الوظيفي والمواصلة المستقبلية لجني ثمار الخبرة والاستثمار البشري .

2- تصميم سياسات تطبيق العولمة المرحلية ، واعتماد تتابعها ، وفترة تنفيذ كل منها وتوفير متطلبات تنفيذها المادية والبشرية .

أ- سياسة لإنتاج الخدمات المصارف التي سيتم تقديمها عالميا وإكسابها مزايا تنافسية خاصة في مجال الجودة الشاملة بمحاورها الثلاثة القائمة على :

- السرعة الفائقة التي لا تحتل أي تأخير .
 - الدقة الكاملة التي لا تترك مجالاً لقصور أو احتمال لخطأ .
 - الفاعلية الاشباعية المتنامية التي تحقق الرضا التام للعميل.
- ت. سياسة لتسويق خدمات المصارف وبناء الانطباع الجماهيري والصورة الذهنية الإيجابية عن البنك على مستوى العالم قادرة على تحقيق الإنقاذية المتواصلة والتوسع والانتشار
- ث. تصميم واعداد الخطط التكتيكية اللازمة للتواجد على مستوى العالم وما يتصل بها من أنشطة مصرفية

متطلبات عولمة المصارف

- 1- زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادراً على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية.
- 2- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة : (أمن المعلومات ، أمن المنشآت ، أمن الأفراد) وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية والانطباع المصرفي عن البنك على اتساع العالم ويخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن للبنك نصيب متناسل من السوق المصرفي.
- 3- تنوع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات ، حيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي وتقديم القروض الإستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبطة بالتأمين .
- 4- أصبحت عمليات التجميع والدمج والتملك وسيلة أساسية لدى بعض المصارف لاسيما الكبرى منها للتوسع في حجم الأعمال والربحية وتحقيق وفورات الحجم ووفورات النطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة مما أدى إلى إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البنوك .
- 5- تطوير أساليب الرقابة والإفصاح لدى عموم المصارف بحيث تم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد المعايير

الدولية للمحاسبة والشفافية المالية في أعداد البيانات المالية وبما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة .

6- إعادة هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات والمنتجات المصارف من خلال التركيز أكثر على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيعات المباشرة ، وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع الخدمات المصارف المباشرة للعملاء ان المعني والمسؤول عن عولمة البنك هو المعني والمسؤول بمستقبل البنك أي بتواجده واستمراره ، ومن ثم فإن هذا المسؤول عليه أن يؤكد أن البنك في المستقبل سوف يتمتع

بأمرين هما :

الأمر الأول : حرية الحركة الفاعلة النشطة التي توفر له المرونة اللازمة للتوافق مع المتغيرات والمستجدات فضلاً عن النفاذية المتواصلة والمستمرة لكافة الأسواق

الأمر الثاني : إيجابية الحركة التي تحقق له إنتهاز الفرص السائحة في المستقبل وتحقيق العائد المناسب منها ، وبالتالي تمكين البنك من حياة نصيب مناسب من السوق الكوني. وبناء على هذين الأمرين يتم الإجابة على الأسئلة التي تثيرها عملية العولمة والتي أهمها : ما الذي نحتاج إليه من قدرات وإمكانيات وموارد حتى يمكننا مواجهة المنافسة العالمية ، والتوافق السريع مع تيار العولمة .

تحديات تطبيق العولمة في القطاع المصرفي

ان عملية تطبيق العولمة كأداة في نظام المصرفي وتوسيع عمليات النشاط المصرفي في ظل بيئة العولمة ومتطلباتها مثلما يستوجب متطلبات ، ولكن حتما ان هناك محددات وتحديات تواجه عملية التطبيق منها :

1. المشكلة الخاصة بالنظم والهيكل والاليات : من هنا ضرورة تطوير الهياكل والاجراءات ونظم المحاسبة والمالية وفق اسس المعايير الدولية.
2. المشكلة الخاصة بالملاكات المتخصصة والمستوعبة لماهية تطبيق العولمة المصرفية : لذا لابد من تطوير كفاءة الاداء لدى العاملين وتدريب ملاكاتها بما يتناسب مع البيئة التنافسية.

3. التحديات القانونية والتشريعية : لذا لابد من استكمال التشريعات والقوانين التي تساهم في تطبيق نظم واليات العولمة في المصارف وتهيئة المستلزمات واللوائح التي تساهم في استخدام ايجابيات العولمة.

4. تحديات تطبيق المعايير والتقنيات الحديثة : لذا من الضروري تهيئة السياسات والبرامج والتقنيات والزام المصارف بتطبيق الحقيقي للمعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية. من جانب آخر فإن المصارف الإسلامية تواجه تحديات العولمة داخليا وخارجيا، تتشابه مع أي مصرف تقليدي ولكن لخصوصية التعامل الشرعي وهي:

ومن التحديات الداخلية:

1- التحديات التشريعية : حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف ما بين فتاوى نظرية وأخرى الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات وعلماء المسلمين، تلامس الحاجة والواقع، وبين متمسك بالأصل الشرعي ومحاول تبرير الواقع.

2- تحديات النواحي القانونية : كعدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول، نظرا لاختلاف قوانين كل منهما. .. تحديات النواحي الاقتصادية كمنع المؤسسات المالية والمصرفية من ممارسة أعمال التجارة وتملك العقارات واستئجارها وتأجيرها، مع أن هذه الأعمال من صميم أنشطتها، إضافة لفرض الضرائب المرتفعة على عائداتها. ..

3- تحديات النواحي التشغيلية: كالزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة ودائعها لدى المصارف المركزية، التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة، وهو ما لا يتفق مع مبادئها العامة .

4- تحديات النواحي الإدارية. وهي تناسب الهيكل الاداري وتنميته واليات وسياقات العمل تتناسب مع البيئة العالمية والسلوك والقواعد المتعارف عليه في خدمات الزبون والعملاء

أما التحديات الخارجية : فأهمها: اتساع القطاع المالي الغربي عموماً، والأوروبي

بشكل خاص، واتجاه المؤسسات المالية العالمية نحو الاندماج والتعمق وعن واقع المصارف الإسلامية أمام العولمة والتوجه لتكون المصارف الإسلامية جزءاً من هذا النظام الجديد، والدخول في عالم العولمة كأحد في هذا العالم، والذوبان في معترك الحياة الاقتصادية العالمية، مما ينعكس سلباً على إمكانات المصارف الإسلامية اقتصادياً وفكرياً . ولكن الصواب أن لا تقع المصارف الإسلامية في هذه الخيارات دون التطلع إلى المستقبل والنظرة الاستراتيجية وما ينتظر منها المسلمون، فالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بما تمتلك من ميزات اجتماعية وثقافية وتعليمية وفكرية، تستطيع أن تدخل إلى أوسع مدى في الموارد البشرية وتعمل على تمتيتها لتكون هذه الموارد في صفها في مواجهة العولمة.

العولمة والبنوك الشاملة

إن انفتاح البنوك على العالم الخارجي، وتوسع نطاق عملها المصرفي على المستوى المحلي العالمي، دفعها إلى ضرورة إعادة هيكلة صناعة خدماتها المصرفية ، من خلال خلق مصادر تمويل جديد ومجالات استعمال متنوعة، خاصة مع دخول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى السوق المصرفي كمنافس قوي للبنوك، وفي ظل هاته التحولات التي شهدتها السوق المصرفي، أصبح من الضروري على البنوك الانتقال إلى النظام الشامل من أجل تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وأمان المخاطر وجعلها أكثر مرونة. والمقصود بالنظام الشامل أو البنوك المصرفية السامة هي تلك الكيانات المصرفية التي دائماً وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال. ولقد أخذ مفهوم البنوك الشاملة عدة أشكال تطورت مع التغيرات :

- البنوك الشاملة ذات النشاط الواسع في الخدمات المالية والتي لها روابط ملكية ورقابة واسعة على المنشآت المالية فقط.
- البنوك الشاملة ذات البنوك الرئيسي وهي البنوك التي تكون لها روابط وصلات ملكية مع المؤسسات غير المالية بالإضافة إلى الروابط الموجودة مع المؤسسات المالية الأخرى.
- البنوك الشاملة تماما وتتميز هاته البنوك بوجود أكبر من التكامل بين الخدمات المالية. ومن مزايا البنوك الشاملة التي تنعكس على البنك نفسه وعلى النظام المصرفي نجد:
 - وفرات الحجم.
 - وفرات النطاق.
 - زيادة حجم الإيرادات المتولدة.
 - زيادة تنوع الإيرادات.
 - مصادر جديدة لأموال حقوق الملكية البنكية.

وتقوم استراتيجية البنوك الشاملة في التنوع على المحاور التالية:

أ- فيما يخص تنوع التمويل : فيكون من خلال النقاط التالية:

- إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول.
- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي.
- اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية.
- التوريق من خلل تحويل الأصول غير سائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

ب فيما يخص تنوع الاستخدامات المصرفية : فيكون من خلال:

- تنوع القروض الممنوحة.
- الإقدام على مجالات استثمار جديدة من خلال رسمة القروض وتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات وترويج الأسهم المصدرة حديثا.

ج - فيما يخص تنوع الدخول المتأتية من مجالات غير مصرفية : فيكون من خلال:

- القيام بنشاطات التأجير التمويلي.
- الاتجار بالعملة.
- إصدار الأوراق المالية.
- إدارة الاستثمارات لصالح العملاء .

العولمة والاندماج المصرفي

عرف العالم في الحقبة موجهة من التغييرات مست الخدمات المصرفية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات التي أسفرت جولة الاورغواي، وكذا اتفاق بازل لكفاية رأس المال، مما أدى إلى خلق نوع المنافسة غير المتكافئة بين الكيانات المصرفية والاقتصادية العملاقة والمؤسسات المصرفية الصغيرة، الأمر الذي هذه الأخيرة إلى التفكير في عملية الاندماج المصرفي كوسيلة لتحسين نفسها من خطر الزوال وتمكنها من مجابهة المصارف العملاقة. وتتمثل عملية الاندماج المصرفي في اتفاق بنكين أو أكثر وذوبانها ايراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكسان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان الجديد. ويعتبر الاندماج المصرفي وسيلة لتمكين البنوك المندمجة إلى الرقي إلى مستوى أعلى والنمو أكبر، والاستمرارية في النشاط، وانتقالها من وضع تنافسي إلى وضع تنافسي جديد. وتظهر أهمية الاندماج المصرفي من خلال كبر حجم المصرف الاقتصادي فيما يلي:

- 1- تحقيق وفورات الحجم الكبير من خلال المزج بين إمكانيات البنوك المندمجة فيما بينها التكنولوجية والمعلوماتية والبشرية والمالية.
- 2- رفع القدرة التوسعية ودرجة النمو في البنوك المندمجة.
- 3- إتاحة فرص أكبر باعتماد استراتيجية تمويلية متنوعة.
- 4- تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المصرفية المحلية والعالمية.
- 5- تحسين الربحية من خلال تحقيق عوائد أكبر .
- 6- انخفاض التكاليف التشغيلية.
- 7- تعزيز القدرة الاستثمارية في الموارد البشرية.

تتنوع عمليات الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد الأسباب والدوافع والأهداف المستقبلية من هذه العملية وطبيعة النشاط والأطراف المتدخلة في العملية ومن خلال ذلك يمكن حصر أنواع الاندماج المصرفي فيما يلي:

1- الاندماج المصرفي الأفقي ويتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها.

2- الاندماج الرأسي ويتم بين البنوك الصغيرة والبنك الرئيسي.

3- الاندماج المتنوع ويتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها.

4- الاندماج الإرادي والذي يتم بموافقة كل من البنك الدامج والمندمج.

5- الاندماج القسري ويتم نتيجة عجز البنك على الاستثمارية.

6- الاندماج العدائي ويتم ضد رغبة إدارة البنك المندمج.

اهم الدوافع والأسباب التي أدت في التفكير في الاندماج المصرفي هي:

1- تنوع محفظة التوظيف.

2- زيادة القدرة التنافسية.

3- ظهور البنوك الشاملة.

4- ظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

5- اعتبار عمليات الاندماج أقل تكلفة للنمو أقل من إنشاء بنك جديد.

6- الحاجة إلى قاعدة رأسمالية.

7- الشعور بالحاجة على إدارة بنكية بديلة.